

المملكة العربية السعودية

UNIVERSITY LIBRARIES

King Saud University



د. شؤون المكتبات

جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

Handwritten signature and date in blue ink.

الـ ١٦٠ م

حاشية على شرح الرسالة الحسينية ، تأليف الأكرماني ،
محمد بن مصطفى - ١١٧٤ هـ ، كتبت في القرن الثالث
عشر الهجري تقديم .

٢١ ق

١٩ س ٢٠ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١ - ٢١) ، بأخرها وبأثنائها

٦٩٢٧ م

نقص ، خطها نسخ معتاد .

معجم المؤلفين ٢٧: ١٢ هدية العارفين ٢٢٢: ٢

١ - المنطق أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

ج - حاشية الأكرماني على الرسالة الحسينية

د - حاشية الكافي - علي بن أبي حمزة - الرسالة الحسينية .

الـ ١٦٠ م

الرسالة الولدية ، ألفها بالفارسية الجرجاني ، علي بن محمد

- ٨١٦ هـ . عربيها العصام الأسفراييني ، إبراهيم

ابن محمد - ٩٤٥ هـ . كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديم

١٢ ق

١٧ س ٢٠ × ١٥ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٢٢ - ٢٣) ، خطها نسخ معتاد .

٦٩٢٧ م

اللاهوتية (الفلسفة والمنطق) ١٧٥: ١٠١ : ١٠١

١٥٩: ٥ / ١٥ / ١٥ / ٢٤١٩

١ - المنطق أ - المؤلف ب - المعرب ج - تاريخ

النسخ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ادبنا بأرباب المناظرة تأديبا وحصصنا بالاستدلال
ذاته وصفاته تخصيصا وارسل علينا رسولا مشاهدا ومبشرا
ونذيرا فلهدينا صراطا مستقيما وكان ذلك فوزا عظيما اللهم
صل على نبيك الذي احمر من تصدي بمعارضته الفخاما غريبا وابطل
اسانيد المعاندين ونقضهم تقضا عجيبا وعلم من اعانه وقرره
بيانه تقريره وسلم عليه وعليهم تسليما كثيرا وبعد فيقول
المفتقر الى الحق السيد محمد الكفوي لما كانت الرسالة الحسينية
مع شرحها احسن ما شئت في فهمها اذهني مع صفر حجها وقلة
بها الايضاد وصغيرة ولا كبيرة الاحصاء وتبلغ في تحقيق المقصود
اقصاها وقد اشترى بين الطلبة وه شاعت في الامصار وظهرت
ظهور الشمس في نصف النهار حتى تصدى جمع كثير من العلماء
الاعلام وجم غفير من الفضلاء الكرام الى مطالعتها وتخصيل
ما فيها فدخلوا عليه من كل باب ليرفعوا عن وجوه خرائدها

برقع نقاب فارفعوا بحارم البراعة وارفعوا بحارم البراعة
الا انهم لم ينالوا على المشايخ دليلا ولم يرتدوا الى الموارد سبيلا
فرقت من ايدي الزمان نبذ اس الاوقات لم يصلح صرفه الى الفتحات
فاردت تحرير احاشية كاشفة عن حاشية مشتملة على خرائده
فواند نطقت بها كتب الاقدمين ومحتوية على زوائد عواند خلعت عنها
زير الاولين فاشخ لقوة طبعي الجريحة وسمح بها جواد فرجة
الفرجة من تحقيق المقصود ودفع الردود فشرعت مستوكلا على الله
المعطي للسئل ومقصدا بالكرم الموفق لخير السبل فلما سلست
بنيانها واشيدت اركانها جعلتها وسيلة الى نظره من حضرة هي
حيرة الجنان نهيمة وبهاء وذريعة الى سدة من شوكه غيرة
الجنان نزهة وصفاء وهي حضرت من حان فصق السبق في
المضار وبلغ نهاية الترتيب في كشف الاستار جامع الكالات العلية
مخبر السعادة السنية ففتح ابواب المعاني بمفتاح البيان وكشف
اسرار البلاغة بالايضاح والتبسيط فخر الاول والاخر وا
وارث الفضائل كابر عن كابر عمدة العلماء المحققين قدوة الفضلاء
المدققين حلال المشكلات كشاف الفضلات همام الانام شيخ
الاسلام السمي بخير الاسماء بحير سيد الانبياء لا زال
اعلام الفضل في ايام رفعة عالية وقيمة العلم من آثار تروا
وانت في عمل هائل تلك الحضرة كحاصل القطرة الى الدماء والمهرى

الحاضرة أقل ما يكون انذاه الماء فان تلقاه بالقبول الامر فشنشنة
 اعرفها من احزم وان الاخطاء بعين العناية والكبر فشنشنة من
 شعاع نير الاعظم **قوله** بامن وفقنا لوظائف البحث عدل
 للشهود بلدى اول الابواب لصناعة الاستغراب والالتفات
 من الغيبة الى الخطا والسليم الى ايات القرب من الكفا المستطاب
 والافارة الى انه لا يشترط في الحمد ان يكون مشتملا على لفظ الحمد
 ولا شعاعا يعترف بحجته في مقام الحمد ولذا لا يقع كونه حمدا هذا
 في مقام الاحتيا المقتران بقصد الله كأنك تراه ثم التوفيق بحمل ان
 ان يراد به المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي الايتين وعلى كلا
 التقديرين الكلام اما محمول على التجريد اى جعل لنا الاستنباط
 لمعرفة ومضائف البحث او خلق لنا القدرة عليها وفائدة التجريد
 ثم ذكر ما هو المجردة هي التحصيل البراعة الاستمالة والتفصيل
 لاصفاء القلوب والتكامل للفقره والاشارة الى سبب التاليف على ما
 سيأتى ولما محمول على التاكيد والتنصيص للفوائد المذكورة
قوله وكلمة يا مشتركة اه دفع لما يرد على استعمال كلمة يا ههنا
 في حقه تعالى من انها موضوعة لنداء البعيد فقط فلا يصح
 استعمالها في حقه تعالى فانه تعالى اقرب من جنس الوريد ووجه
 الدفع ظا قول يمكن ان يقرر الورد بان كلمة يا موضوعة لنداء البعيد
 في بعض اللغات فلا يصح استعمالها في حقه تعالى هذا لك للذهب

راجع

مع لا بد من مجديث الاشتراك فانه مذهب آخر بل يحتاج الى توجيه العلامة
 بانها وان كانت موضوعة للبعد الا انها استعملت في القرب لا
 لاستقصاء الداعى نفسه واستبعادا عن مرتبة الدعو وقيل
 يمكن ان يقرر الورد وبانه لم يختر كلمة يا المشترك بين الاحوال الثلاثة
 ولم يختر ما هو المخصوص بالقرب والمقام يقتضيه وان يدفع بانه
 اختير لانهما ذاك لك الاستقصاء وحديث الاشتراك لا بد من
 ويمكن حمل كلام العلامة على هذا بالغاية تدبر اقول حاصل الورد
 ح الاستفسار عن نكتة اختيار اللفظ المشترك مع وجود غيره
 وحاصل الدفع ببيان تلك النكتة وهما على قانون التوجيه كما يشير اليه
 الشرح اخر الكفا فالمراد ما قد يقال انه ان اراد بقوله والمقام يقتضيه المقام
 يقتضيه ما هو المخصوص بالقرب ثم وان اراد انه يقتضيه القرب فممكن
 لا يبعد لان الاشتراك لا ينافى لرواد القرب على ان هذا المقرر يوجب كون
 الامر من المذكور من قبيل تعيين الطريق وهو ليس على قانون التوجيه
 لا يحتاج الى توجيه العلامة ايضا **قوله** فلا يحتاج الى توجيه العلامة
 هذه العبارة فيشعر بان توجيه العلامة تكلف ونفسا ولعل وجهه ان
 الداعى ربما يقال في دعائه يا قريب يا بعيد وبامن هو اقرب اليك من جنس
 الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور وايضا مجرد الاستقصاء
 والاستبعاد المذكورين لا يفتح استعمالا بالموضوعة للبعد الكافي
 في حقه تعالى ونقد من المذهب الا ان يقال ان بعد الدرجة والمرتبة منزلة بعد

المكافاة لأمور العقلية بحري الأمور المسوسية فاستعمل في ما وضع
للبعد المكافاة والغرض ما تحقير المنادي فان قلت فعلى تقدير الاشتراك
ايضا يحتاج الى هذا التكلف قلت الظاهر ان المراد بالاشتراك هو المعنى
وان يا موضوعه لطلب الاقبال كما صرح به العلامة في شرح التلخيص
فلا يحتاج الى التكليف هذا لا يمتنعين وهما غريبة واحدة **قوله**
والمراد بها غاية معناها انشأه الى جواب سؤال يورد على المقدمة
الضمنية للنفقة من استعمال حرف النداء في حقه تعالى وهي ان النداء
في حقه تعالى جائز حاصل السؤال ان النداء في حقه تعالى غير جائز لطلب
الاقبال اما بالقلب او بالوجه وهو محقق في حقه تعالى وحاصل الجواب ان
النداء ههنا ليس على حقيقة بل المراد به غاية معناه وهي الاجابة وهي
جائز في حقه تعالى وفيه انه لو اردت الاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد
من النداء مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه
وان اريد التنبيه فهو لا يكون مطلوباً منه مع هذا ويمكن الجواب
عن اصل السؤال بان الاقبال في تعريف النداء انهم من الحقيقي والحكي
بتنزيله الى صلاحية له للاقبال كالسما والجمال منزلة من له الصلوة
كما في صرح في شروح الكافية وطلب الاقبال للحكي بالتنزيل المذكور
لاعتبار من الاعتبارات المناسبة جائز في حقه تعالى فان قلت
القول بتنزيله تعالى منزلة من له صلاحية النداء ترك الادب قلنا
الفرق بين علي الشا العباد فلا يباس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع

عنه

على انه فرق بين القول القوي والضعيف هذا ويحتمل ان يكون المراد ههنا
ايضا دفعا للورود السابق كما يظهر بالتأمل الصادق **قوله** خلق
القدرة او القدرة التامة المقارنة للفعل على مذهب أهل السنة و
الجماعة **قوله** نفيا واثباتا تعميم للدعي ويحتمل ان يكون تعميم الدليل
او الاثبات او الكل على الشان لا يقال كيف يصح ان يكون نفيا الاثبات
مع ان الاثبات مقابل للنفي لاننا نقول الاثبات هنا عبارة عن
كون النسبة الخبرية مطابقة للواقع بالدليل وهو ليس بمقابل
للسلب بل بوقوعه والايجاب والاثبات المقابل للنفي عن عبارة عن
عن الايجاب **قوله** وهو الظاهر اي المعنى الاصطلاحي هو اللفظ
للفقوى لشدة مناسبتها في المقام بخلاف الفقوى والمعنى انه
هو اللفظ ههنا وله معانيه الأخر وقد يقال ان البحث بالمعنى المذكور
وضيقة مخصوصة فليز من تخصيص الوضائف الدقوف لها وهو
ليس بجيد اقول لعله اراد بتخصيصها بامساك المناقضة او ليس في
في المناقضة مدعي ولا اثبات بالدليل وفيه انه لا يتم ذلك
التخصيص في يجوز ان يراد الوضائف التي في مقابلة ذلك البحث
المخصوص من النوع الثلاثة على ان يكون الاضافة لادنى ملازمة
لا من قيل شجر الاراك على انه يمكن ان يتكلف بتعميد الدليل والاثبات
والدعوى ليس من الوضائف كلها والمنع لا بد من سعة غاية انه
قد لا يذكر ولذا سمي **قوله** النوع الثلاثة الثلاثة يحتمل ان يراد

بالنسخ الشك حقايقها وباشاها مجازاتها وقيل اذ بالامثال النبات
والخبر والتغير وباطال السند وغيرها **قوله** وهو الاظهر وجدا
الاظهرية انصرف المطلق الى الكمال وقيل كون الوجهة انفع فليست
وقد يقال انه الشهرة والتبادر ويقال هو الموافقة للتوفيق والتحقيق والتمسك
للمر **قوله** ويجوز ان يكون انفعها اي من الوجهة لا يقال لا يصح كون
غير الوجهة موافقا له اذ ليس فيه نفع فلا يصح النفع لانا نقول المراد معرفة
الوضائف لانفسها كما سبقت اليه الاشارة منا ولا يخفى ان في
معرفة غير الوجهة ايضا انفعها كما لا يخفى عن استوائها والممكنة التي
على رد مستعملها وبقال كمال الاظهرية تشتر احتمال الاثمة فلا حاجة
الى قوله ويجوز لا يحتمل الاظهرية بالنسبة الى غير الوجهة فقط اذ
لا احتمال له هنا اقول الاظهرية سهل اذ التصريح بعد الاشعار
انفع على ان سلب الاحتمال عن غير الوجهة ههنا محل نظر **قوله** و
واضافها الى البحث سببية بان يكون المراد بالبحث وصفة المعلل
في اول المرتبة وبالوضائف ماعداها من وضائف التسائل والمعلل
فان الاول سبب للثاني كما لا يخفى فيكون من قيل الاضافة السبب
الى السبب وجميع البحث من جوهرها كونها من اضافة السبب
الى السبب ايضا ولم يبينوا ان المراد بالوضائف والبحث ما اذا فقد
يقال في التوجيه ان الوضائف بسبب الخارج للبحث وهو سبب
ذهني لها وبقال هو سبب لها اولا وهي ثانيا والظاهر انهم حملوا المراد

محمدا

منها على معنى واحد فتأمل حق التأمل **قوله** وهو اي كونه
الاضافة سببية دون ان يكون بمعنى في اويانية او لعل
كون المراد بالوضائف انهم من الوجهة او كل واحد منهما النسب
اي الخارج وتفسر الامر فان السببية متحققة في نفس الامر
دون النظرية والبيانية اي المقام فانه يبحث في المقام
الوجهة وغير الوجهة **قوله** في التخرجات متعلق بالتوفيق
عالم من مفعوله او من الاضائف الوضائف او عن البحث ويجوز
تعلقه بنفس البحث والوضائف فتأمل **قوله** والدليل والمقدما
للمراد بالمقدمة ههنا اما ما جعلت جز قياس فالمراد بتحرير الدليل
تحرير شروطه وتحرير المقدمات تحرير لجزائرها وما يتوقف عليه
الدليل فالمراد بالتحريرين بالعكس وقد يقال المراد بتحرير الدليل تحرير
بكونه افتراضيا او استثنائيا او شكليا او لا او ثانيا او غير ذلك
بناء على ان ورود الدليل باعتبار منها ودفعه باعتبار آخر **قوله** اي
الدلائل الموردة قبل اي الايراد الدلائل الموردة بقربها مقابلة
قوله في تفسير المحققات اعني الدلائل وقد يقال بل من تحصيلها
اقول يمكن ان يحمل على التجوز كما في من قتل قتيلا على انه يجوز ان يكون
الاضافة لاثمة لا اضافة المصدر الى مفعوله ويقال اي تحقيق
الدلائل بقربها ما من تفسير التخرجات بتحرير المدعى فلا يحتاج
في الفرق بين التفسيرين الى تقدير الايراد اقول تحقيق الدلائل عبارة

عن ابراهيم الايمن شي آخر فيقول الى تقدير اليراد قوله **والله** المذكور
 قد فعلك لا يورد على غير الذي والمقدمات من المذكورات دليل الا ان
 يقال انه باعتبار الدعوى الضمنية اقول هذا الغاير اذا حمل المذكور
 على الذي والدليل ومثاله كما هو اللفظ وانما اذا حملت على غير رتبها
 فلا كما لا يخفى فليحمل عليها **قوله** اعني الدعوى لا وجه للتخصيص بها
 بل الحق ان يقال اعني المذكورات ويمكن ان يحمل على حذف المعطوف
 اي اعني الدعوى ومثاله ولا يمكن حمل الدعوى على الاعم ومن الصحة
 والضمنية ان المذكورات انما هي المذكورات لا الدعوى الضمنية فيها
قوله اي الدلائل المراد هو الدلائل الموردة على المذكورات والعصر
 على الموردة على البعض منها تقصير **قوله** وهو الاظهر لفظا قد
 يقال اظهرت لفظا خفاء لانها في الاول حقيقة وفي الثاني مجاز
 لان يقال اظهرت لفظا باعتبار كونها مصدرين بصيغة الجمع
 فزان افيديا الاول معنى انما هي باعتبار عمومية من الثاني على ما
 خصص المحربات بالدعوى انتهى فليشأس ويقال ويحتمل ان يكون
 باعتبار كونه الوضائف في الاول لانهما تتعلق فيه بالاول والثاني
 وانما في الثاني في الثاني فقط فتأمل **قوله** يميز سمينها عن غيرها
 لا لفظ ان الضمير بين للوضائف فالمراد بالسمين والسيقم اما الثاني
 للقيام وغير المناسب له وانما الموجهة وغير الموجهة لكن يحتاج
 الى الاستدراك على التقدير الثاني على الاحتمال الاول في الوضائف

وقد يقال يرجعان الى العام في ضمن الخاص اقول فيه انه ليس في المقام
 خفي بل ذكر العام واردة بعض الافراد ويحتمل رجوعها الى كل
 واحد من الحررات والتحقيق في كلامه في اصلا والمراد بالسمين
 والسيقم في الصحيح والفساد **قوله** هذا اشارة الى قوله يامن وفقنا
 الى قوله سقيمها الى كل واحد منهما على حدة وسبب التاليف
 يحتمل مساعدة المقام للعللة الموفرة فيه وهي المقدرة المستفادة
 من التوفيق والتسدير والمادية وهي الوضائف وسمينها و
 وسقيمها وللغاية وهي التمييز بينهما وللمجوع فهذه اثني عشر احتمالا
 حاصل من ضرب الثلاثة في الاربعة **قوله** من وجهين متعلق
 اما التاليف او تاليف العلم وتدوينه وتاليف هذا الكتاب واما
 بالسبب اي لما وجد السمين والسيقم الفنا هذه الرسالة لمخبر
 للشاغلين فيها يميز احدهما عن الآخر وايضا لما جعل لنا التميز
 الفناها ليكون شكريا منا لبعض ما انعمنا واما بالاشارة
 فاحد وجهي الاشارة وجود السمين والسيقم والثاني يميز احدهما
 عن الآخر وقد ذكرنا احدهما التميز والثاني التيسير واما بكل واحد
 من الثلاثة على سبيل التنازع وقد يقال احدهما الوجهين لان التميز في
 الوضائف نوبة من نوبة الله تعالى والنوبة سبب للشكر والتاليف
 من انواعه والثاني انهما علمان والعلم سبب للعل والتاليف من
 اصنافه فتأمل **قوله** على الوجهين بصيغة التثنية للجمع فاحد

الى قوله يامن يستترنا به بدل جلد الدنيا
 قبل تمام لفظة ويحتمل ان يكون اشارة

فالحمد للرحمن موجه تأليف الاقل وتدوينه والثاني موجه تأليف
هذا الكتاب فتوجه على وجه المستطاب **قوله** والمراد من التدقيق
الدلائل الواردة على الدلائل المذكورة اي ايرادها اذا كان التدقيقات
في معناها وانفس الدلائل الواردة على ان يكون بمعنى التدقيقات اسم
اسم فاعل ولا يجوز ان يكون بمعنى اسم المفعول هو دلالة الوردية
عليها الدلائل لا الدلائل الواردة على الدلائل فافهم **قوله** على الدلائل
ومقدما ما اعترض عليه بان الظن ترك الدلائل وقبل في جوابه صرح
الدلائل تنبيهها على ان الدلائل الواردة على القدمات باسمها دلائل
مؤودة على نفس الدلائل وقد يقال في الجواب ايضا ان الدلائل الواردة
على الدلائل هي الواردة على صحة الدلائل والصحة ليست من القدمات
لكن الكل خلاف الظن **قوله** في المرتبة الثانية متعلق بالامر والامر
بها ما عد المرتبة الاولى كما في قول المعقولان الثانية والتوابع
كل ان فيشمل ما في المرتبة الثالثة والرابعة وغيرها **قوله** دعا بطلب
الرحمة اشارة الى جواب سؤال وهو ان حقيقة الصلوة وهي ان
لا يتصور من الموفق واليسر اللطيف فكيف يصح طلبه منه
فاجاب بان الصلوة هنا ليست على حقيقتها بل هي بمعنى الرحمة
مراد بها الانعام باعتبار الغاية وقال بعضهم هي على حقيقتها وهي
صلوته تعالى دعائه لذاته لا يصال الخبير اليه ثم تأمل وقال بعضهم
هي مشتركة بين الرحمة من الله تعالى والدعاء والاستغفار من الله



وبه يشعر كلام القاموس فلا اشكال **قوله** باعتبار اشارة الى اشارة
الى جواب سؤال مشهور وهي ان النبي عم معصوم ومفقور له
فكيف يدعى له بطلب الرحمة وحاصل الجواب ان الدعاء بها للبر بالذات
فيهذا الاعتبار يصح الدعاء له وقد اجيب بان اعتباري رجوعه
الى المصلي كما نطق به قوله عم من صلى على مرة فقد صلى الله عليه عشر
مرات وبانته باعتبار ذيات الدرجات لا باعتبار عفو الذنوب
فان الدرجات غير متناهية فليتأمل **قوله** لانه عم رحمة للعالمين
وفي استلزام هذا الدليل اللطيف نظر لا يخفى **قوله** باعتبار الغاية اقامة مقول
بالرضا اي باعتبار انة غاية للصلوة قيل فيه نظرا لان الرضا ليس غاية
لها بل هي غاية للرحمة ويحتمل ان يكون المراد انة غاية للرحمة التي هي غاية للصلوة
وقد يقال في كون الرضا غاية للرحمة نظرا لامر بالعكس لان ايراد الرضا
الرضا الكامل واقعة متعلقة وبالرحمة عن التنازع اذا الصلوة ايضا غاية
للصلوة **قوله** ادعاء بان من اتصف بالاجتهاد في ركعة هذه العبارة
والعبارة الصحيحة ادعاء بظهور ان من اتصف بهذه الصفات ليس
الا هو النبي عم واعترض عليه بان الادعاء يستعمل في غير الواقع وهو هنا
ليس كذلك واجيب بان يقال لكل من المرسلين انه صحيح الشريعة
الغراء بناء على ان يكون المراد بها الشريعة المطلقة فاردت محمد
ههنا ادعاء بان الخ وقد يقال لانه قد يستعمل فيما هو الواقع ايضا
قوله فالنظر في وجوب ان يكون عدم التصريح باسمه العلمي لقصده

King Fahd

للموصولة لنكات مناسبة للقيام فيقال ان القضية لمنع الخلو
فقط لا يرد عليه السنو ان الاعاء محج والعظيم يرج فلا
عناد في جمعهم فالاولى عطف بالواو ومحل بحث فالحق ان عطفه
بالواو لا يشار الى تباعد النكتين فان النكته الاولى مأخوذة من
الموصولة والثانية من عدم التصريح بنفسه **قوله** والتشريف
عطف تفسير للعظيم وهو الظل لفظا فيكونان نكته واحدة
ويحتمل ان يكونان نكتتين كما هو مقتضى السوق والذوق وخبرة
الناس من التاكيد بان يكون التشريف مجزيا للفعول ويكون
بمعنى الشرف الا انه انى به رعاية للسمع او بان يكون العظم
مجزيا للفعول وبمعنى العظمة والعطف بالواو وح يكون للتبعية
الى تقاربه كذا قال البعض لكن الظاهر انكنتان غير متقاربتين فانه
لحدبها ح يكون وصفا للمتكلم والثانية وصفا للغير فلا وجه ان
العطف بالواو للاشارة الى عدم التاني فيجزم ما قلنا من **قوله** في
عبارة الصحيح من البراءة قبل هي باعتبار تصحيح النقل باعتبار تصحيح
العمل مدعاه فانه اذا اورد دليل على مدعاه فقد صحى او لم يثبت
تصحيح السائر نقضه بالشاهد وقد يقال لا يصح ان تكون بالاصحاح
الاخيرين فان البراعة عبارة عن كون الابتداء مناسباً لما يذكر
في المقصود وهذا ليس كذلك الا ان يعتبر الذكر الضمى **قوله** اما
بالفصحى وهو الصحيح الذي لا يقبل النسخ والتبديل بل يبقى اليوم

الجمعة

المعينة ويقال انه اعجاز فصاحة القرآن وبلاغته او اسلوب تركيبه
معها **قوله** استكافا استكبارا كما في القاموس **قوله** وهو الظل
وجه الظهور الاضافة الى المكابري والعلو بالابطال بالبراهي **قوله**
وهو الظل وجه الظهور ظهور المناقضة في المناقضة وفيه نوع
من الصادرة وقد نمران وجهه هو التعلق بابطال اذ هو من عمل في
ابطال السند اى في هذا الفن وفيه ايضا لان استعماله في ابطال السند
لا يصلح وجهها ما نحن بصدده وانما يصلح استعماله في ابطال المناقضة
لأنه لا يخفى كمال الاحتج وقال بعضهم الوجه كون المناقضة اسهل من غيرها
وفيه ان الاسهلية لا تنجب الظهور في الدلالة نعم فنقتضى التجميع
في الارادة وابن هذامن ذلك ويقال وجه الظهور غلبة الا
استعمال فيها واولا يجوز ان يكون وجهه هو الاضافة الى المكابري
اذ الكبرية هي المناقضة على البدهييات والبراد النوع المراد بالمنوع هنا
هو المعنى الاعم الشامل للمناقضة والنقض والعارضه بقرينة المقابلة
لانها لا يخفى صحة نسبة المناقضة والنوع الى الشكركم الحق في زمان
النبى ثم وان لم تكن هذه الاصطلاحات في ذلك الزمان لانه نسبة
الشيء الى الشيء وافادتها بلفظ لا تنوقف على وضع ذلك اللفظ لذلك
لأنه عند حدوثه بل يكفي وضعه له عند التكم وما نحن فيه
من هذا القبيل اذ مناقشتهم لاحالة اما في مقابلة المدعى او في
مقابل الدليل وايما كان يدخل تحت مفهوم هذه الاصطلاحات

قوله وهو الانسب لقام قيل ان كون النفايش من النقوش هو الانسب
للقام لانه بلازم الابطال والكارة باعتبار المعنى القريب اقول الظان الضمير
لكون المراد من النفايش على تقدير كونها من النقش هو الاصنام لقربه
لا لكون المراد من النفايش النقش وبقيده التأخير كما لا يخفى وقد يقال
وجه الانسبية ان المراد بالكاريين هو الكابرون المعاندون العابدون
للانصام فقامل فرائده لامناطات بين قوله السابق وهو الظن وقوله
هذا وهو الانسب لان الاول للنظر في اللفظ والثاني للنظر في المعنى
والقلم قوله العجبة صفة التحييت والبراهين الموضحة عطف على
التحييت الصحيحة وقوله المعجزات الواضحة لتأخير التعداد وهو المراد
والمحج الموضحة عطف عليه فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني
او كلاهما ناظر الى كل منهما قوله اشارة الى العلية لعل المراد بالاشارة
بالاشارة العلية هي الاحكام الشرعية وبالاتساق بين السببية
هي الادلة الشرعية الكتاب والسنة والاجماع والاقبيسة او
القواعد والاصول التي يبرهن عليها في علم اصول الفقه كما يصرح
والاقسام المستفادات من قوله بما على التقييد هي الوجوه
والحرمة والكراهة والندب والاباحة ويحتمل ان يكون المراد بها
ما اختص كل من الائمة المجتهدين من المسائل كما يقتضيه قوله
فيما بعد وهو اشارة الى ان فرض الاجتهاد قد اتم من المرفان بيننا
لا اشتقاق على ان يكون الكلام مبني على مذهب المنصور لغيره فحتم

الذي

الذي بين قوله وعلى كلا التقديرين اشارة الى مستند الاشارة
المقدرا ما قوله عرفوا كما هو اللفظ ولا يخفى ما فيه الا ان يقال في
الكلام مضاف محذوف اي وعلى كلا التقديرين قوله عرفوا المضاف
الى وصف المشايخ واما قوله وعلى من عرفوا فيه ما فيه وفيه حذف
ايضا اشارة الى صلوة المشايخ واما قوله من عرفوا كما هو خلا
اللفظ قوله الى المشايخ الاربعة العظام المراد اما الخلفاء الاربعة
كما يؤيده الرضوية او الائمة الاربعة فالرضوية للتوقير والتعظيم
بالبراءة عن المعصية حيث لم يات الدعاء بالرحمة فانه يشعر بكونهم
للتعظيم مظنة كما نقل الفاضل رده خليفه عن صاحب الفتاوى
الصوفية وعلى كلا التقديرين المراد بالائمة الاربعة في الاشارة
الآتية اما الخلفاء الائمة وتغيير التفسير والدعاء اما للتقوى او لا
للمغايرة وضرب اسموا واستندوا يحتاج الى الاستدلال عند اللغاة
فتأمل فيه باحس الفاكهة فان قلت مضمون الصلة بغير الاربعة غير
فالوجه للتخصيص قلت انصرف المطلق الى الكامل والادعاء بعدم
انصاف الغيرية كما فيما سبق قوله وايضا فيه براعة الاستدلال
الظان المراد في قوله عرفوا على كلا التقديرين براعة الاستدلال
اما على الثاني فظا لا يبحث في هذه الرسالة عن الترياق واما
على الاول ففيه اشارة الى التعريفات لكن بطريق الابهام كما لا يخفى
على ذوي الافهام ويحتمل ان يكون المراد ان في هذه الفقرة من الكلام

على كلا التقديرين المذكورين براءة الاستدلال اما على الثاني ففي قوله
عرفوا ولما على الاول ففي قوله با عرف التعريفات فظهر ان القصر على الحد
التعديريين كما قيل سقيمة العديل لقوله ايضا الاشارة الى المناج
الاربعة او الفقرة السابقة قوله وان جاز في المذهب اى وان جاز
الاختلاف في المذهب الاخر غير مذهبنا كذهب الشيعة وقوله وفيه
اى في هذا الكلام من الفقرة ايضا اى كافي كلام السابق براءة الاستدلال
حيث اشير الى التقسيم والمستند والسند والمساو وحصر التقسيم الله
للبحث عنها في هذه الرسالة قوله الى الالفاظ الموجودة فيه ان كان
اراد بها الالفاظ الجزئية دون انواعها الكلية فوضعها دون انواعها
الكلية بان يكون بحالة كافية وغلاظة شافية بوجه ان لا يكون غير هذه
الالفاظ الجزئية كالالفاظ التي تحقق عند قرائتها مثل موصوفة تلك
الاصناف وليس كذلك كما يفصح عنه وصفه النقوش بالكلية فيما
سبقنا وان اراد بها الالفاظ الكلية يجب التقيد واعتبار وجود كل
الطبيعي ههنا ايضا والفرق محكم وان اراد الاعم منها فلا بد من اعتبار
وجود الطبيعي كالايتنج ويمكن ان يوجه انه اراد الالفاظ الكلية
وترك التقيد والاعتبار المذكورين اكتفاء باللاحق كما ترك اعتبار
ناخير الدباجة في اللاحق اكتفاء عنه بالمتأخر وقوله وتقدير كون الالفاظ
اى مطلقا سواء كانت الالفاظ هذه الرسالة او غيرها وقوله ولو فيها
اى وان كان وجوده وجودا تعاقبا او وان كان بتعاقب تعاقبا

بعض

بعض الاجزاء قوله او الى النقوش الكلية وهو من قلم الناسخ والخطوب الكلية
قوله والافعال بمعنى كلمة هذا ان كانت اشارة الى الالفاظ والنقوش
الكلية للوجودتين في الخارج حقيقة والاى وان لم يكن اشارة الى شيء
منها بل كانت اشارة الى الالفاظ او الى النقوش الغير للوجودتين في الخارج
او الى النقوش الجزئية تامل الى العلية او الى الالفاظ والمطبعة والنقوش
والعاني او الى الثلاثة جميعا فجاز من اطلاق اللفظ الموضوع للامارة الى
الحسوس في غير الحسوس بعلاقة الشبهة اقول يمكن الحمل على الحقيقة
عند هذه التقادير ايضا ان يقال ان هذه الاشياء كمال تميزها
واقامتها منزلة الحسوس بالبرهان فاستعمل لفظ هذه فيها ويكون حقيقة
لا بجاز اصح منها في مثل هذا المقام الفاضل العصا من قائل فهو ومجمل
ان يكون وجه الامر بالناسل هو هذا ويحتمل ان يكون اشارة الى ان كون هذه
استخراج نكحة المجاز فاستخرجها ويحتمل ان يكون اشارة الى ان كون هذه
في الوجهين المذكورين ايضا حقيقة محل نظر بناء على ان اشارة اليه باسم
الاشارة لا بد ان يكون مبصرا بالفعل عند الاستعمال وليس كذلك
الاشارة الى الالفاظ الموجودة ولا الى النقوش الكلية بل الى الجزئية ايضا
ان كانت على وجه العادة التي جرت فلا تكون حقيقة هذا قوله فانه
للافتاء مجاز اى مقام جواز وتفيد عن حدها المعروف الذي يبلغه
الحواصير والحواسر الى الحد الذي يبلغه النظام والمراد ان مجاز ومجمل
جواز للافتاء ما يبيح اوز ويتعدى عند اكثر الاسماء بعد ديلم ليدق

فيكون اشارة الى قوة المقام ويجعل ان يكون المراد انه محل الجواز لا المقام
لعدم مقبوليته عند الكرام حتى يتجاوزوه عنه الى القول بالمقام
فيكون اشارة الى تصغير الكلام فقامل حتى لا تقع على الكلام قوله
بحالة نقل عنه ان فيه استعارة مصرحة ولعل وجه الاستعارة ان
الجمالة في الاصل هو المستخرجة للضيف فتشبه الرسالة به ثم
غيره وقد يقال الوجه انه من قبل التثنية بالبلغ قوله وفيه
اشارة الى هذه الاشارة الاعتذار عما وقع فيها من القصور والانتها
قوله وفي قوله لو سائل السائلين لوضائف الكلام استعارة محكمة
ومصرحة اقول توضح المقام يستدعي بسط في الكلام فاعلم ان الجواز
المفرد ان كانت علافة غير الشبهة في جاز من سئل والا فاستعارة
مصرحة فان كان المستعارة اسما غير مشتق فاصلية والاف
فتبعية ثم انما ان قرنت بملازم المستعار منه فرسخة وان قرنت
بملازم المستعار له فخرقة وان لم يقرن لشيء منها فطلقه ثم ان
الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقة تابع للاستعارة ويجوز
ان يكون مستعارا من ملازم المستعار منه المستعار له ثم اعلم ان
الاستعارة بالكناية عامد هب الخطيب هي التثنية المخرجة في النفس
واثبات الامر الذي هو من خواص التثنية به استعارة تخيلية وهي
قوية للمحكمة وذلك الامر باق على حقيقة ان لم يكن التثنية المذكور
تابع لتثنية تابع للتثنية به استعارة مصرحة لذلك التابع ان وجد

مذكورة

والاعتراف الاغلب وانما تسعية بالمجاز العقلي فلان الحاكم بمجازيته
هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى اخرى حتى يحصل المقصد
المكمل دون واطع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بوضع
اللفظة بان بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى قوله
انه لا ثبات الضرب دون الخروج مثلا وفي الزمان الماضي دونه يستقبل
والحال قوله وهذا اي المجازي العقلي اربعة اصناف لكن لا اختص
بها بالمجاز بل تجري في الحقيقة ايضا فهي متروكة للمقايسة بقوله
الا فقام بحالها ان الغرض من هذا البين ان التشبيه على ان الاستناد
للمجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه وازالة ما عسى ان يستفيد
من اجتماع المجازين او حقيقة او مجاز في كلام واحد وان كانا
مختلفين ومن تحقق المجاز العقلي لان المجاز العقلي لا يتجاوز عن هذه
الاقسام ولا انه يستلزم الاجتماع المستبعد وهذا الغرض يتم
بيان المجاز ولا مدخل في الحقيقة تأمل فقوله باعتبار الاطراف
لانها حقيقة لغوية او مجاز لغوية لا باعتبار انها حقيقة
او مجاز بالمقاس سواء كان لغوية او عقلي ان الغرض المذكور لا يتوقف
على عقلي الامر فيسقط ما يقال ان الاقسام لا تنحصر في الاقسام
المذكورة بل تنقسم الى اربعة وستين باعتبار عقلي الاطراف والاشياء
على ان الصانع جعل الحقيقة والمجاز بنفس الطرف فلا يتصور ان يكونا
عقليين لان الحقيقة والمجاز العقليين عندنا هو الاسناد لا

لا اللفظ كما لا يخفى هذا ثم ان هذا الحصر يشكك في ان كان بعض
اجزاء الطرف حقيقة لغوية وبعضها مجاز لغوية لان المجموع
من حيث هو هو لا يوصف بشئ منها فلا يربح الاخصار في
الاربعة وما قاله السيد السدس من انه لو وصف بالمجاز كان الحق
لان المعنى الحقيقي للمجموع هو مجموع المعاني الحقيقية لمفرداته فالمعنى
المركب من بعضها ومن خارج مغاير للمعنى الحقيقي ففيه نوع ما ذكر
في بيان انه يوصف بالمجاز لزم ان يوصف بالحقيقة ايضا ان يمكن
ان يقال المعنى المجازي للمجموع مجموع المعاني المجازية لمفرداته فالمعنى المركب
من بعضها ومن خارج مغاير للمعنى المجازي فليزمن ان يكون حقيقة هو
ومجاز او هو بيط بالاتفاق على انه مبني على ان يكون الوضع المعبر في
تعريف الحقيقة والمجاز اسم من النوى والشخصى وفيه نظر لا يخفى
ويمكن دفع الاشكال بان الطرف هو الجزء الاول من المركب لا المجموع
فامل وايضا ان كل الحصر بقولك سرته ليلى وقد اردت هذه
اللفظة حين سمعتها فان من سركت من تلفظ بها فيكون الاسماء
مجازيا وليلى اذا اردت بها ههنا ليست بحقيقة ولا مجاز لان اللفظ
اذا قصد به نفسه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز فلا الاشكال
وان قيل بوضعه لنفسه صرح به في شرح الكشاف وكذلك يشكك
بكونه كون الطرف كتابة قرأ وقد يطلق المجاز اي اشتركا كما ان المجاز
اعلم ان مذهب الخطيب ان الوصف بهذا النوع المجاز هو الكلمة

وطا مر عبارة المفتاح انه هو الاعراب فقول الشارح وقد يطلق
المجاز على كلمة اه نصر في مذهب الخطيب ومنطبق على ولما قوله
فيما بعد ويقال المجاز في الحذف والمجاز في الاعراب فيلزم ان يطاوع
به هو في الثاني فكلامه لا يخلو عن نوع اضطراب الا ان يوجه
بانه اشار في الموضوعين الى المذهبين تدبر يعني ان هذه التسمية
تناسب للمذهب الثاني دون الاول فالظاهر ان تسميته على ذلك
للمذهب الاعلى مذهب الخطيب فذكره ههنا يحتاج الى التوجيه
للمذكور فسقط ما يقال ههنا **فليتأمل** قوله قال في الحاشية قوله
الناس ان السكاكي عرف المجاز بالتعدي عن الاصل فبعد هذا النوع منه
اقول لعل هذا مبني على ما اشار اليه السدس في حاشية المطول من
ان المفهوم من كلامهم ان القرينة مستعملة في اهلها مجازا وسببه
النقصان وكذلك قوله تعالى كمثل شئ استعمل في معنى المشوك به
هو الزيادة والحاصل ان السكاكي عرف المجاز بالتعدي عن المفهوم
الاصل وهذا المجاز متعد عن مفهومه الاصل في تعريفه فبعد
من المجاز فلما معنى لقوله لانه معدود عن المجاز فسقط ما قد يقال
ان السكاكي لما عرف بتعدي الكلمة الكلمة عن مفهومها الاصل خرج
بهذا النوع لان هذا النوع تعدى عن الحكم الاصل عن المفهوم الاصل وهذا
ظهر من كلامه ما قاله في الحاشية في وجه التام وقوله ان تارة
استعمل في الاصل كونه كونه المجاز عبارة عن الاعراب كما هو المستفاد

فلا هو للفناح غير متحقق في صورة الزيادة فلا يتم الاشتراك وايضا
قوله لا اله الا الله متعدد من المجاز يستفاد منه ان السلف بعدونه
من المجاز وليس كذلك كيف وهم منفقون على وجوب كون المجاز
مستقلا في غير ما وضع له وهذا مستعمل في معناه الاصل وفيه
نظرا اولافلان الخبر في كنهه متعدد عن الاصل في موضعه الاصل في الخبر
في معنى مثل المثال فلما دخل على ما استعمل في معنى المثال فقد جاز في موضع
الاصل واستعمل في غيره واما ثانيا فلان هذا النوع من المجاز مستعمل
في غير معناه الاصل على ما اشار اليه الشريف فظاهر ان السلف
بعدونه من المجاز والنسبة بين الاقسام الى الاقسام الاربعة
التي هي الحقيقة اللغوية والحقيقة العقلية والمجاز اللغوي والمجاز
العقلي تنصور على ستة اوجه ثلاثة منها بين الاول وبين كل واحد
من الثلاثة الباقية واثنان منها بين الثاني وكل واحد من الاخرين
وواحد بين الثالث والرابع سوى ما بين الثاني والرابع اي ما
بين الحقيقة العقلية والمجاز العقلي فان النسبة بينهما تباين كلي
بهذا الوجه ايضا الامتناع ان يكون اسناد واحد حقيقيا ومجازيا
معاً والامر انصاف شئ واحد بالمتضادين في حالة واحدة وهو مح
لكن هذا الامر لم اذا كان المراد من الاسناد في تعريف الحقيقة والمجاز
العقليين هو التام الجزوي وما اذا كان المراد مطلق النسبة كما قرأنا
سابقا فلا كما لا يخفى والعقليين عطف على قوله بين اللغويين

تباين كلي

تباين كلي وكذا بين العقليين تباين كلي وعطفه على اللغويين يستلزم
الاختلاف في المنع وفي الثاني والرابع باكمل من القبول وفي
البواقي تأمل فاذا عرفت هذا فاعلم ان اراد تصوير ما ذكرنا
من الاقسام الخمسة في خمس مثالين في مناسبتهم المقام فالاول
ترك قوله فاذا قال الفصل في قوله واسناده الى الصغرى حقيقة
عقلية والاكتفاء بما بعده وكذا الظاهر يقول بدل قوله فالمنع فاما
فالمنوع فتأمل فالمنع حقيقة لغوية يقال فيه نظرا لان اسناد
المنع الى المقدمة يحتاج الى تحريد معنى المنع عن المقدمة واستعماله
في طلب الدليل لا ليل من التكرار وهو مجاز لانه من قبيل ذكر الكفر
وارادة الجزء والجواب ان معنى قولنا هذه المقدمة هم مطلوب الله
عليها والضمير عبارة عن المقدمة فلا تحريد فيها فان قيل هذا لا يت
ينبغي لان التعبير عبارة عن فرد المفهوم الكلي المقدمة المذكورة في تعريف
المنع فالتحريد فيه عن ذلك المفهوم كلي فليت ماهية المنع عبارة عن
مفهوم كلي وهو لا يتعلق بشئ من المقدمات بل الخلق هو فرد ذلك
المفهوم تاما انتهى ويمكن الجواب ايضا بانة محمول على التاكيد لا على
التحريد وايضا المنع هنا بمعنى الرد لا بمعنى طلب الدليل على مقدمة
دليل انه لو لمعني الاصطلاحيين له واسناده الى الصغرى
حقيقة عقلية قد يناقش فيه بان الظاهر المنع طلب الدليل على
مقدمة دليل انما يستدل الى الدليل لا الى المقدمة كما اشار اليه بعض

١٢

بعض الكلة فاسناد بذلك المعنى الى المقدمة ليس حقيقة عقلية
وترد بان المنع منها محمول على ذلك معنى الرق واسناد الى
الى المدعى مجاز عقلي فيه انه اذا اراد من المدعى دليل او مقدمة دليله
يكون المدعى عبارة عن احدها مجازا فيكون اسناد المنع اليه اسنادا
الى ماهوله فهو حقيقة عقلية لا مجاز عقلي وكون الامر مجازا
لغويا لا ينافي ذلك كما مر وقد يقال الكلام مرعا حذف المضاف
تقديره واذا اراد من منع المدعى منع دليله او منع مقدمة دليله
ويقال فهو مع عدم ملائمة بالعلاقة ليس بحاسر للشبهة
فناظر واذا قال هدام وقد مر فوق المدعى دليله او مقدمة
دليله كانه غير خفيه والصواب ان يقال وقد مر المضاف او دليل
هذا او مقدمة هدام ومجاز مبتدأ وقوله في الحذف خبره
وجاز وقوع النكرة مبتدأ عند حصول الفائدة او هو خبر مبتدأ
محذوف اي وهذا مجاز في الحذف والحكمة معطوفة على الجملة السابقة
فلا يتجه ما قيل من انه اما عطف على قوله حقيقة لغوية ولا معنى له
واما على قوله حقيقة عقلية فيكون التقدير واسناد مجاز في الحذف
والاعراب وهو فاسد ولا يحتاج الى الجواب بما قد يقال من انه عطف
على قوله واسناد الى المنع مجاز ولا يتعلق مواخذه بمنقول اصلا
تزييف لبعض المحققين حيث قال في الحاشية ههنا الا كما زعمه بعض
المحققين من ان المنقول يمنع مجازا قبل الظان الراد ببعض المحققين هو الشراح

الحنفى حيث فسر في الحاشية النقل في قول المص ولا يمنع النقل والدعى الا
مجازا بالمنقول وايضا بقوله المدعى ولا يبعد ان يقال يمكن ان يكون هذا
التفسير من الحنفى مبتدأ على صرف قول المص الامكان الى المدعى فقط لا
عليه التزييف وقد يقال يابى عن الجواب ما حقيقة في الشرح الا ان عمل
على احتمال التبرير ذلك التحقيق بل الجواب ان برد بالمنقول هناك المنقول به
بقرينة ما حقه الشارح اعني الكلام الذي يحصل بالنقل وهو قول القائل
قال فلان كذا اقول يمكن ان يكون هذا التفسير من الشارح الحنفى
مبتدأ على مجاز في قول المص الامكان على المجاز العقلي والحذف دون الكو
ولا بأس بجمع المنقول مجازا عقليا او حذفيا فلا يتجه عليه التزييف
اصلا تأكيد للعموم المستفاد من وقوع النكرة في سياق التثنية
لا قطع فيه اذ يجوز ان يلاحظ النفي ولا يفرق بالكرة حتى يكون معنى
لا يتعلق واخذ عدم تعلقه بالكرة واحدة قال العلامة القفاري
في شرح المقاصد النكرة في سياق النفي انما تعلق بالفعل مثل ما
جاء في رجل لا بالنفي من قولنا الامم من لا يحسن الفاتحة حرفا وقد يقال
ومن وجهه بالثنا كيد للعموم المستفاد من كثر العطار بربطه بصل
ما فسر الدهر فان عنوان قوله هذا اذا تعلق الاصل بالتواضع و
واما اذا تعلق بالمنقول به يستدعي انه لو لم يذكر اصلا لاشي يفيد
العموم اقول الاستدعاء المذكور ظاهر الانتفاء لان معنى قوله هذا
اذا تعلق امان تفسير اصلا بما فسر انما هو اذا بالواحدة وما لا يتعلق

فيسبغ به ولا يدخله في افادة العموم فقل هذا القول كثر من قطع
طريقه من حاله فستم من اخت حاله عنى المناقضة مجازية
نقل عنه اى مطلقا سواء كان مجازا عطفيا او لغويا او حذفيا انتهى
وفيه نظر المناقضة المجازية يتعلق باعتبار النقل مثلا يقال ما
نقلته م و براد بالمنع المعنى المجازي له ويكون اسناده الى ما نقلته مجازا
عطفيا او يكون قوله ما نقلته مجازا في الحذف بتقدير النقل اى نقل ما
ما نقلته م اى مطلوب البيان قال ابو الفتح المنقول لا يتعلق بالمواخذة
والمنع لاحقيقة ولا مجازا الا باعتبار النقل المعنى المصدري
ولا ينقض ما قبل المناسب للسابق واللاحق ان يقول ولا نقض شيئا
او حقيقة او يقال او جزية كفاء باطناب طرفيه وهو من البكة
وقد يقال رعاية للقوافي وفيه ان الاطناب لا ينافي القوافي لانه
محكى لا يحكى ان هذا الدليل لا يستلزم المدعى الا اذا كان المراد عدم
تعلق المواخذة النافعة المعتبر بها كنه خلاف الظواهر ان كان
عدم تعلق المواخذة مطلقا فلا يجوز ان يؤخذ على المحكى الصريح كنه
غير نافع في مقام المناظرة لانه لا يضركاكي فالاولى ان يقول لانه من
حيث انه منقول ليس بدليل ولا دعوى ولا نسبة التقييدية
في نوجاه الى المواخذة اعلم ان يكون مناسبة لا يفتقر الى
اولا لا يرد عليه المنقول البديهي والنظري العلوم او يتعلق بهما
المواخذة للامتحان الموقنة اظهار الصواب وهذا لا يستلزم تعدد

الغلة الغاية لكنه تطويع مستغنى عنه في المناظرة او لتحصيل المعنى بطريق
متعددة وهذا ايضا لا ينافي كون الغرض اظهار الصواب لكنه غير متكبد
في مقام المناظرة ويمكن ان يحل المواخذة على المناسبة وكلمة اذ اعلى
الاوهال واما المنقول المضرد والتقييدى والانشاء في الظاهر لا ينقل
للتأييد هذا الشارة الى تفسير قوله اصلا بقوله يعنى لا مناقضة
مجازية او حقيقة اى يعنى ان هذا التفسير على تقدير صرف الاصل الى
الى المواخذة ويقال المناسب ان يذكر هذا البيان فوق الاستثناء و
ولا كنهه للتأخير اصلا الا ان يقال اخره ليفصل بين الوضائف
عما قبله لان قوله وينبغي كفى فيه وقد يقال لغيره للاشارة الى ان ذلك
الاستثناء اذ ان العموم المواخذة كماله انما يتعلق بالمنقول اى
الى عومه وفيه انه لا يدخل عموم المواخذة في الاستثناء لانه لا يصح
ان تكون مستثنى منه اصلا واقول يحتمل ان يكون وجه التأخير
شدة امتزاج الاستثناء مع قوله لانه محكى لا العرفية نسبة حتى
يصح ان يكون استثناء منه واما اذا تعلق بالمنقول وهما وجه
ثالث وهو تعلقه بكل واحد منهما على قياس ما سياتى عند قوله ولما
منع السند مطلقا واعلم لم يتعرض له سهولة اخذه بعد الوجهين
للمذكورين او جزه عطف على الدليل الثاني وعلى جزء من الدليل
فعلى الاول الضمير للدليل وعلى الثاني لجزء من الدليل والمفعول على كل تقدير
للمنقول جزء الدليل بقى هنا قسم آخر وهو ان يكون المنقول جزء

جزء منه الدليل وفي بعض النسخ اوجزه منه الدليل اوجزه فعلى هذا
النسخ قوله اوجزه اما عطف على الغير او على الدليل الثاني فالمعنى على
على الاول المنقول جزء الدليل وعلى الثاني المنقول جزء منه جزء الدليل
والا ما كان يبقى القسم الواحد متروكا في الثلاثة نقل عنه اى فيكون
المنقول عين الدليل اوجزه منه اوجزه انتهى فالمعنى انه لا يوجد للمؤمن
المنقول هو عين دليل اوجزه منه اوجزه من حيث انه منقول ونقل
في الحاشية الاخرى ان المراد هو النقل المدعى والمنقول وهذا وان كان
بعيد لفظا الا انه افيد معنى ثم العرض من هذا البيا هو الجواب عن دخل
مقدور فانه قيل قد يكون المنقول مقدمة او دليلا كخ يتعلق بالمواحدة
وكذا المدعى والنقل قد يكونان مقدمي دليل فيمنعان حقيقتهما فلجواب بان
الحيثية معتبرة في الثلاثة وحاصل الجواب ان المنقول من حيث انه منقول
لا يتعلق بالمواحدة واما من حيثية اخرى فيوجه اليه مواحدة مناسبة
لتلك الحيثية وهكذا المدعى والنقل اى المعارضة التقديرية فانهما
هنا كما هما في الاتصاف بالاخيرية بخلاف النقص الشبيهى
ففيه تغليب اى تغليب النقص على المعارضة فهو من قبيل تغليب احد المتضادين
على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم في ذلك الاسم وقصد الهماء
جميعا ولا يلزم في الشئ الاتفاق في المعنى بل يكفي الاتفاق في اللفظ فانه غلب
النقص على المعارضة دون العكس كونه اخف ذكرا سوى التغيير لا
لا يخفى انه يلزم استثناء جواب النقص بالتعريف ايضا وقد يقال انه في حكم

المستثنى

المستثنى بالاستثناء العطف وفيه انه لا فرق بينه وبين المستثنى بالفعل
في حكم العقل بالاستثناء فيلزم العقل التحكم اثنانها الاولى وبيانها
اما باقامة الدليل او التبيين بل هو التبيين طاهرا اى انا نقله وقلناه
لما تفسر للتصريح كما هو الملازم للسباق والمراق واما تعيين للفاعل المذكور
وهو المناسب للسباق على صحتها اى ثبوتها واما تحريرها فانه نقل
لاوجه لنقص التحرير العقل في صورة النقل فانه يجوز تحرير النقل عند كل من
الوضائف الثالث كما اذا نقل عن اى حقيقته دخول الاعمال الصالحات في الايمان
ومنع السائر ذلك النقل ونقص الثاني لمذهبه او عارضه فكن الجواب
عنه بتحرير المنقول بان يقول ان المراد دخوله في كمال الايمان ولكن نقول
ان تحرير النقل اعظم من تحرير نفسه وتحرير المنقول ولكن نقول ايضا
انه داخل في تغيير النقل لو وجد الشبهة حالية لا يحتاج الى الجواب المتقدم
ما بينه قال الرضى في بحث حروف الشرط انه لا يكون لامثال هذا الشرط
جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذى يتقدم جوابه انتهى ولو قال اذا
وجد كان اولى لنقص الميم اى في الشهور عند الجمهور فلا يتوجه ما قد
قد يقال ان يجوز ابطال السوى كخفاء الميم ايضا تدبر نقل عنه انه اشار
الى وجه النقص وهو الا لزام انتهى وقد يقال وجه النقص هو عدم دخوله
تحت المناظره فانها هي المدافعة من الجانبين بدفع كل منها كلاما لا خروجه
وجود الهدى بمناظره قبل وفيه انه يستدعى كون تغيير دليل ايضا
نقص لعدم صدق التعريف عليه ايضا الا ان يفرق بين التغيير وقد يقال

الغرض من الدليل إثبات المدعى فحسب ما يأتى وجهه كان فيوجد المدعى
 وإن كان ضمنا وأما النقل والمدعى فالغرض منها انفسها فلو غير الفاء الغرض
 فلزم الاتهام ويقال ويحتمل ان يكون الدبر إشارة الى ان تغييرها لو كان
 مبيحا على الغرض لا يكون من التقصير كما اشار اليه في الخاشية قوله
 تفصيل وظائف هذا المنع أى وظائف المفصلة والمراد بهذا المنع هو
 المنع المجازى القوي المذكور سابقا كما نقل عنه ههنا لكن لا وجه
 للعدول عن المضمر إلا ان يكون إشارة الى أنه كما يطلق على هذه الوظيفة للناس
 مجاز القوي كما ذكرنا يطلق عليها المنع أيضا مجاز القوي لأنه لا وجه
 لتخصيص تفصيل وظائف المنع بالذكر ههنا إذ يعلم تفصيل وظائف القصر
 التبيينى والمعارضة التقديرية أيضا في بيان وظائف القصر الحقيقيين
 قوله وسنده عطف على هذا المنع أى وتفصيل وظائف سنده فإنه
 أيضا سيعلم في بيان وظائف مستند منع المقدمة موجبة أو غير موجبة
 وأبطلها أو مطالبة وقد يقال أنه عطف على وظائف هذا المنع قوله
 وسنده نفس وإشارة الى أنه والسند بمعنى واحد قوله إذ عرفت
 بهذا الإشارة الى ان مدخول الفاء جزءا لشرط محذوف ومثل هذه
 الفاء فصيحة عند صاحب الكشاف وإنما عند صاحب المفتاح فالقام
 الفصيحة التي هي التي دللت على سبب محذوف سواء كان شرطا أو معطوفا
 على غيره بل طلب علم الدليل لم يتعرض لمعرفة القصر الشبهي والمعارضة
 التقديرية ووظيفة ما مع ان المناسب لما سبق التحريم لها أيضا أما العمل



نسخة ١٣١١ هـ

على المقايسة أو لأن وظيفتها المرفوعة كما نقل عنه وفيه أنه ان اردت
 وظيفتها المرفوعة أصلا لا تفصيل ولا إجمال فظاهر الفساد وإن
 اردت أنه لم تعرف تفصيلا فوظيفة المنع أيضا لم تعرف تفصيلا كما
 قوله وتفصيل وظائف هذا المنع على أنه لو تم كان واجها لم يكن
 لتوك وظيفتها إلا أنهما ويمكن ان يقول أيضا لم تعرف لهما لأنه لما كان
 الجزاء مخصوصا بالدليل كان المناسب ان يكون الشرط أيضا محصورا
 بطلب الدليل وظيفتها وأيضا ان المنع في مقابلة النقل والمدعى كثر
 الوقوع بخلاف القصرين بقى ههنا شئ وهو أنه لم يتعرض في الشرط
 لعدم نقل الواحدة بمنقول أصلا إلا إذا نقله للتأيد مع ان الناس
 الغرض له أيضا يمكن ان يحمل على الاحالة على المقايسة أو على الرعايه
 المناسبة للجزء قوله إذ استغلت بالدليل المناسب ان يقول بهذا
 أو بالتبيين وتعم البحث في المناظرة كما تجري في الدلائل تجري في التبيينات
 أيضا ويمكن ان يقال أنه الكفى بالدليل لأنه الأصل وكثير الوقوع وشايع
 الاستعمال ولأن المناظرة فيه كثير تقع بخلاف التبيينات ولأنه مل
 الى ان المناظرة لا تجري في التبيينات هذا ويمكن تعم البحث باعتبار
 الغليب في الدليل والساحية أو حذف المعطوف إلا ان الكل خلاف
 الظاهر كما يحتاج الى ملاحظة ففى الكل ما يؤخذ من كل ما ذكر في الاكتفاء
 فإن المنوع الثلاثة المناقضة والقصر والمعارضة في التبيينات أما
 على سبيل المجاز كما يستدعى ظاهر البعاريب أو على سبيل الحقيقة و

والتعاريف المذكورة تعاريف للنوع المعند بها وأما التي في التبيينات
فغير معتد بها لأنها لا يجري كثير نفع ولذا تدفع بهذا الوجه قائل
ولا تغفل قوله أي بأقامة الدليل إشارة إلى أن قوله بالدليل على حذف
المضاف ولم يشر إليه بتقدير الإقامة قبل الدليل بعد الباء كما قد رخصه
في قوله على صحة القل جذرا عن التغير البارد في المتن مع إمكان البيان في
وجه آخر من القرينة على حذف قوله فيما سبق أما بأقامة الدليل على
صحتها قوله النادر من قبيل الحذف والإبصار والتقدير النادر بأقامة
كما يفتح عنه تقديره السابق فحذف الإقامة فأومل الغير واستتر
قوله مثل أن تقول تمثيل ما للدليل المصحح بالاشتغال بالاول للتصريح
وفي الاول يحتاج إلى المساحة فلو كان حضور كتاب قبل تمثيل الدليل
المستلوايه والمضاف محذوف والتقدير كدليل أحضار الكتاب
أي كالدليل المشار إليه لأحضر الكتاب وقد يقال أنه تمثيل
الشبر وإنما مثل الشبر والاول لأنه لا يتصور المشار إليه من حيث هو
مشار إليه ما لم يتصور الشبر واعتباره ههنا كذلك وفيه
أن الشبر أيضا من حيث هو مشير لا يتصور بدوه للشبر إليه فلا يتم
التقريب وإيضاح قوله واعتباره ههنا كذلك ثم ويقال أن تمثيل
للاشارة في المنقصة في المشار إليه فلولان هذا الكتاب تأليفه في المتن
المدعى بالتمام على المتن وكأنه لم يقدر الفحوة ههنا حالة على
المقايضة لولان أقامة الدليل إنما يكون على نفس المدعى على صحة بطلان

القول لولانا على نفسه ما عترض عليه بأن المتوهم أن يقول أما عليها
بأسقاط النفس إذ هي دافعة لاحتمال التجوز والمقام قائم على التجوز
أقول المقام القائم على التجوز إنما هو مقام إجراء هذا الوضائف على النظر
والدعوى والنفس ههنا إنما هي دافعة لنوهم التجوز في مقام بيان هذا
الوضائف أي في كلام المصنوع وبينهم ما هو بعيد قوله المناقضة مجازا
عقليا أما اصطلاح في الوظيفة المنصوصة المعينة ههنا والمعنى
للمناقضة التي تجوز فيها مجازا عقليا أو حذف في قوله إلى دليلها أي إلى
مقدمة دليلها كما يدل عليه قوله بشرط تعيين مقدمته وهذا
على رأي من لم يجوز منع الدليل وهو مختار الشارح كما سيأتي وأما على
رأي من جوزه فيجوز أن يكون منعها باعتبار الرجوع إلى نفس الدليل بضابطه
بالإرادة منع مقدمة الدليل من منع النقل والذي في قوله أو التقدير أي بتقدير
مقدمة الدليل كان يقول سفرى دليل النقل والمدعى ثم قوله أي لا يجوز لنا
للمراد من المناقضة ههنا هي المناقضة مجازا عقليا أو حذف في كلامنا
إضاوايه في الحاشية وقوله من النقص مطلقا أي سواء كان نقضا
تفصيليا حقيقيا أو مجازيا أو نقضا احتماليا شبيها أو تخفيا
فقط ما قبل وقال من المناقضة مجازا لغويا وحقيقه عقليا ومن النقص
مطلقا والمعارضة مطلقا كان اشتمال قوله في نظر جواب وجهها
في الحاشية ههنا على وجهين الأول أن المحصر مستفاد من قوله لا غير
بجواز توجه المعارضة التحقيقية فأنه لا يثبت المدعى المدعى على ما عرفت

الجمهور والجواب ان هذا التعميم على مذهب المحققين من ان المعارضة
ابطال الدليل والثاني ان المحصرم يجوز نفيه النقص والمعارضة مجازاً
لغوية وعقلية اوحذ قبا والجواب ان النقص والمعارضة المجازيين غير
متحقق في محاورهم وهو اي الدليل القول لمصلحة زيل قوله اذا انتك
بالدليل ولا وجه لنا خبره الى ههنا وقوله اي الدليل اشارة الى ان في الخبر
استخدامه راجع الى دليلها باعتبار الجنبية بحكم ان التعريف لما يكون
للجنس والماهية لا للافراد واما الذي بقوله دليلها فانما هو الفرد لا
الغفيرة والحقيقة كما لا يخفى قوله عنه الغير راجع الى الاقوال بنا وبالك
ففيه اشارة الى ان الهبة التركيبية جزء من الدليل وكذا الكلام في
نفسه ففما لم تفضل قولاً ولا ولاي ولم يكن بالاستلزام لذاته بل كان
بالاستلزام بالغير كما في قياس المساواة او بلا استلزام اسلاكه في
الاستلزام والتفصيل هو ان قول الاستلزام بنفسه قولاً آخر هو القول
الاول اما القول الملقوظ فيكون تعريفاً للدليل الملقوظ واما القول العقول
فيكون تعريفاً للدليل العقول ويجوز ان يكون اعز منها فيكون تعريفاً لها
لكن المراد بالقول الآخر هو العقول لا غير كما هو المشهور اذ لا يجب تلفظ
المدلول واجتزاعه عليه بان تلفظ الدليل لا يستلزم المدلول فلا يصح
ان يكون هذا تعريفاً للدليل الملقوظ واجيب بانه يستلزم بواسطة
ان الملقوظ يستلزم تعقل العقول بالنسبة الى العالم بالوضع اقل
هذا مع انه تكلف لا يكون الاستلزام مع بالذات لان يقال المراد بالاستلزام

هو الاستلزام

هو الاستلزام في الواقع لا في العلم وان كان ذا متبادر ولا يخرج عنه
ما عدا البينة الانتاج كما يشير اليه في الحاشية والجواب بان المراد
بالاستلزام الاقوال في العلم استلزامه فقط او مع انضمام امر آخر
تكلف ومضاهة القول الملقوظ وان استلزام العلم بالقول العقول
لكن لا يلزم منه تحقق قول اخر لان التعقل لا يستلزم التحقق ويمكن
ان يكون المراد بالاستلزام القول الملقوظ قولاً آخر استلزامه مد
مدلوله فيكون وصف اللفظ بالاستلزام وصفاً مجازاً معناه
على المسألة المشهورة وكشج ان تريد بالقول الآخر اي بالقول الملقوظ
على قياس ما مر وعلله لهذا المعنى في بعض الافاضل وان جعل تعريفاً
للياس الملقوظ براد من القول والاقوال الامور الملقوظة وقس
على هذا كونه تعريفاً للملقوظ والعقول معاً قوله ما يمكن التوصل
بصحيح النظر لما يعنى مجموع الحركتين والترتيب الا ان الحركة الثانية
او الملازمة للملازمة الحركتين على اختلاف فيه وصحته متبنيان
في الميزان وارجح لفظ الامكان سواء حل على الامكان الخاص وعلى
الامكان العام في جانب الوجود يشمل التعريف على الدليل الذي لم
يرتبط به بالفعل وعلى الاول يمكن ان يكون ملاحتراز عن مذهب
الاعداد والتوليد ايضا فامل ويمكن ان يحمل الامكان على المعنى اللغوي
وهو التمكن والاقتدار فافهم قوله خري لاخراج القول الشارح ولو
يقيد بالتصوري كان حذاه وان حرو عنها كان لا مشترك بينهما

اعني الوصول الى المجهول كذا نقل عن الشريف قوله لكن رجحنا المقول
 الترخيم مستفاد من التقدير من العنوان ايضا حيث قال في الاول
 وهو اقول واتي في الثاني بصيغة التبريد بناء على ان تطبيقها
 دليل على مرجوحية التعريف الاصولي وتصويره ان التعريف الاصولي
 يحتاج في تطبيقه لوظائف بالدليل كذا او بعضها الى تكلف وكل
 مكان نشانه كذا فهو مرجوح والتعريف الاصولي مرجوح فان قلت
 ان احتياج الاصول في التطبيق الى التكلف لا يقتضي المرجوحية في نفسه
 اذ الموقر الاصول من التعريف حصول الاطلاع على الماهية والامتيان
 للافراد وهو حاصل في الاصول بكماله قلت المرجوحية ليست
 بالنظر في نفسه بل بالنسبة الى ما هو المقول من ذكره وهنا وهو سهل
 بيان الوظائف كما نقل عنه فالاحتياج الى التكلف ينافي بالتسهيل
 ووجه احتياج الى التكلف ان الوظائف المتعلقة بالدليل بعضها كمنع
 المقدمة او كمال التقصير والعارضه ومنع الدليل نفسه عند مجوز
 يستدعي التركيب في الدليل والدليل الاصولي بغير المفرد يحتاج في
 في التطبيق الى التكلف والثاويل بان يقال ان تعلق الوظائف بالدليل
 باضمار التركيب هو المعنى يكون فيه مسامحة وكذا في قوله اعني
 يستلزم وانما انكمهم الاشعار بما به الامتيان بينهما اول يخرج عنه
 ما عدا البرهانيات بناء على ان المتبادر من اللزوم هو اليقين قبل اتوجه
 عليه ان اللزوم اليقين ايضا محققا كما بما عدا البرهانيات اذ كان على

صورة الشكل الاول فيخرج ما عدا الاقيسة اليقينية الانتاج برهانها
 او برهانها لا ما عدا البرهانيات اجاب عنه في الحاشية بجوابين الاول
 الاول ان هذا مبنى ايضا على ان المتبادر من الاستلزام للقول الآخر استلزام
 علمه والا فالحارج ما عدا الاقيسة اليقينية الانتاج فقط يعني ان الحكم
 يخرج ما عدا البرهانيات مبنى على ذلك المتبادر فان تم والافلا
 فلا يرد عليه ما يقال اننا لانم ان المتبادر من الاستلزام قول آخر استلزام
 علمه لان التعريف المنطقيين يتفقون لشمول التعريف على الصناعات لنفس
 وايضا ان المنطقيين زادوا قيد آخر وهو تقدير تسليم المقدمات فاما
 فالاستلزام في كل انما هو على ذلك التقدير وهو مراد ههنا من وظائف
 بين استلزامه العلم وبين شموله على الصناعات كما لا يخفى على امر الصانع
 فلا يرد ههنا ما اورد السيد الشريف في حاشية على المختصر
 المشتمل كما لا يخفى لكن يرد عليه انه ان اراد ان المتبادر استلزام نفس الدليل
 على ان المدعى فظ انه لا لزوم بينهما وان اراد استلزام علم الدليل علم
 للمدعى فكذلك على ما اشار الى الفاضل الحياي من انه لا لزوم بين علم
 المقدمات على هيئة غير الشكل الاول بين علم النتيجة لا يينا وهو ظ
 ولا غير بين لان معناه خفاء اللزوم والخفاء بعد الوجود فاذا
 كان التعريف مستلزاما لهذا المتبادر يخرج عنه ما عدا الشكل
 الاول برهانها او غير برهانها والجواب الثاني انه مبنى على ما افادته من ان
 المختصر ان ما عدا البرهانيات لا يستلزم لانه شبيهة فانه لا علاقة

عقلية من الظن والشئ الذي يستفاد هو منه لا يتفاد مع بقاء
سببه الذي يوصل منه اليه يعني ان هذا الخروج مبنى على ما قال انه
لا استلزام له في غير البرهان ان تم ذلك تم هذا والا فلا فلا
عليه ايضا ما يقال انه انما يتم اذا لم يكن الامر الذي يستفاد منه الظن
او الاعتقاد قياسا صحيح الصورة وان قوله لا يتفاد مع بقاء سببه
مما اذا انتفاء الظن مع بقاء السبب الذي هو مقدمة القياس على ما
متبع لان انتفاء الظن يستلزم انتفاء بعض مقدمات الدليل الصحيح
الصورة هذا فظهر ان سبب الرجوع هو خروج ما عد البرهانيات
بناء على ما ذكر لا ما عد الاقيسة البينة الانتاج الا انه يتوجه
عليه ما قد يقال ان قوله المتبادر من ذلك هو المتبادر منه مما بل المتبادر
ان يكون اعم من اليقين وغيره وانه يخرج من البرهانيات ايضا
فانها قد يكون استلزامها غير بين وانه لا يوجب خروج ما عد
البرهانيات عنه فان الامارة قد يكون بينة الاستلزام كما اذا كان
في هيئة الاقيسة البينة الانتاج وان كانت مقدما لها غير
قطعية كما نقول فلان بطوف بالدليل وكل من بطوف بالدليل فهو
سارق فليست امل قوله بل الاخضر اقول للزوم اليقين بالمعنى الاخضر
هو الذي يكفي تصور ~~الزوم~~ للزوم في جزم العقل بالزوم فيها
والبين بمعنى الاعم هو الذي يكفي تصور الزوم مع تصور الزوم
في جزم العقل بالزوم فيها وغير اليقين هو الذي يكفي تصور في جزم العقل

بالزوم فيها

بالزوم فيها بل يحتاج الى وسط ويقال الجزم بالزوم من الدليل
والمدعي لا يحصل الا بتصورها لان الدليل من اقسام النظر والنظر
لا بد فيه من الحركتين فبدأ الحركة الاولى بتصور المدعي ومنها ما
المبادئ ومبدأ الحركة الثانية المبادئ المناسبة ومنها ما
التصديق بالباطن والجزم بالزوم بينهما لا يحصل الا بالحركة الثانية
فثبت ان الزوم بينهما هو اليقين بالمعنى الاعم فان قيل لم لا يجوز ان يحصل
الجزم بلزوم المدعي بادر اليه الدليل فقط مع عدم تصوره ولا
اقول لم يتصور المدعي ولا لزوم فوات الحركة الاولى والثاني بط
لانه يستلزم ان يكون طالبا للجهول بالطلق اقول هذا الاستلزام
مما وانما يستلزم لو وجب عند تصور الدليل ان يكون طالبا
للمدعي لكنه مما ايضا لم لا يجوز ان يتصور الدليل او لا من غير طلب
للمدعي فحصل الجزم بلزوم المدعي ويقال يمكن الجواب عن اصل الامر
بان الزوم اليقين بالمعنى الاخضر بين الدليل وعلم المدعي اقول قد عرفت
انه لا لزوم بين الدليل وعلم المدعي صلا فكيف يكون الزوم اليقين
بالمعنى الاخضر فالحق ان الزوم بين الدليل والمدعي وانه غير بين
في بعض المواد كما فيما عد البينة الانتاج وفي بعضها بين بالمعنى الاخضر
وفي بعضها بين بالمعنى الاعم فاحفظه قوله فيلزم ان يدارجني التعريف
لثاني واخذنا الدليل في قوانينه اما على دليلها بهذا التعريف فيلزم
تركيب الوظائف المتعلقة بمادة البرهانيات من حيث انها متعلقة بما

بما عدا البرهانيات لعدم شمول الدليل لما هو بهذا التعريف ما عدا
 البرهانيات وبهذا التعريف يرد دفع ما اورد عليه ان هذا التاميل من ان
 الوظائف المتعلقة بالبرهانيات مخصوصة بها وليس كذلك لكن يرد
 عليه انه لا يلزم من ترجيح التعريف الثاني ولا من اخذ الدليل وقوله ولما
 على دليلهما هذا التعريف ترك الوظائف المتعلقة بما عدا البرهانيات
 لجواز بيان تلك الوظائف ايضا في محل البينات **فاما** من خروج البرهانيات
 قولا بناء على ان شرط ملاقات العلم في التصديق البقيني قول هذا التاميل
 يتم لو لم يكن التوصل بما عدا البرهانيات الى التصديق البقيني الحكمة
 فهو ما عدا الامكان عامما او خاصا فلا ضرورة في عدم التوصل اليه
 ولذا اعترض على التعريف بانه يلزم ان يكون كل شيء وليا على اى شيء
 شئت فقل لتقسيم المحدود فلهذا كانت الحكمة الترددية الواقعة في التعريف
 قد يكون لتقسيم المحدود قد يكون لتقسيم المحدود بين انها هبت التقسيم
 لا المحدود وقد وقع الخلاف بين كثير من الفضلاء في الاسلاف في
 نصب العلامة والمحدود لتعيين انها لتقسيم المحدود والمحدود فقال
 بعضهم علامة كونها لتقسيم الحد انه يكون بين طرفيها عتاد في
 الجمع لان الماهية الواحدة لا يكون الا لحد الموضوعين المتماثلين
 والبعض الآخر قال انها ان تكون بينهما مساواة بناء على شرط التماثل
 بين المحدود والمحدود وذكر الآخرون انه اذا كان المعصوف والمعطوف على
 مشتركين في لفظ واحد من الفاظ التعريف فالتقسيم للمحدود والآ

فلان

انما يشترط ما يكتفي على النتيجة
 او يقتضيها مذكورا فيه بالفعل كقولنا
 ان كذا هذا اجزاء فهو متخير ككثير
 يتبع انه متخير القياس او اقرب الى النتيجة
 يقتضي الاستثنائي وهو لا يكون عين النتيجة
 ولا يقتضيها مذكورا فيه بالفعل كقولنا الجسم
 هو كذا وكل مؤلف يحدث فلس هو
 ولا يقتضي مذكورا في القياس بالفعل
 القياس المساوي وهو الذي يكون متعلق
 بحول صغرى وهو شرط في الكبرى فان استلزامه
 لا بالذات بل بالاطراف مقدمة اجنبية

محكما عليه والثاني تصور النسب به وتسمى محكوما به والثالث
 تصور النسبة التي بينهما وتسمى نسبة حكيمه مثلا في التصديق
 بان زيد قائم لابد من تصور زيد وقائم ونسبة بينهما
 يحصل ادراك النسبة على وجه الارتفاع والسلب فيكون الـ
 التصديق موقفا على تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة
 الحكيمة الا انه ليس بشيء من هذه التصورات عند اهل التحقيق
 جزء من التصديق **فصل** اعلم ان التصورات الى قسمين
 احدهما ضروري وهو الذي لا يحتاج في حصوله الى نظر و
 فكر كصور الحرارة والبرودة والاسود والبياض ونحوها
 والثاني نظري وهو ما يحتاج في حصوله الى تصور الروح
 والملك والهن ونحوها وعلى قياس التصور ينقسم التصديق
 على قسمين احدهما ضروري وهو الذي لا يحتاج الى نظر كما
 التصديق بان الشمس مضي والنار خارية ونظائرهما والثاني
 نظري وهو الذي يحتاج اليه كالتصديق بان الصانع موجود
فصل في تصور النظرى يستفاد من التصورات الضرورية
 والتصديق النظرى يستفاد من التصديق الضرورى بطريق النظر
 وهو عبارة عن ترتيب التصورات المعلومات والتصديقات المعلومات

على

على وجه يتبادى الى تصور مجهول او تصديق مجهول كما ان
 تصور الحيوان مع تصور الناطق وقلت حيوان ناطق يحصل
 من هذين التصورين تصور الانسان واذا جعل التصديق
 بان العالم متغير مع التصديق بان كل متغير حادث وقلت بان
 متغير حادث يحصل من هذين التصديقين التصديق بان العالم
 حادث **فصل** امتياز الانسان عن سائر الحيوان بان
 الانسان يحصل الخواص من العلوم بطريق النظر بخلاف باقى الحيوان
 فيجب على كل احد ان يعرف بطريق النظر وصحته وفساده حتى
 اذا اراد ان يحصل مجهولا يتصوره لا يتصدق بيقين من المعلومات
 التصورية والتصديقية على وجه الصواب يمكن له ذلك الاعلى
 الطائفة المخصوصة المؤيدة من عند الله باليقين القوي
 فليس يحتاجون في معرفة المجهولات الى ترتيب المقدمات
فصل ان التصورات المرتبة الموصلة الى تصور الحق تسمى بالـ
 بالعرف والقول الشارح عند اصحاب هذا الفن والتصديقات
 المرتبة الموصلة الى تصديق آخر تسمى بالحجة والتدليل والمقصود
 من هذا الفن معرفة المعرفة والحجة ولا شك ان المعرفة والحجة
 هان لا اله الا الله مع ان الانسان مع الحيوان والناطق

انما العلم بالحق سلكين

لا يظنهما وتجه حدوث العالم معنى القضيتين المذكورتين
 لا يظنهما فليس صاحب هذا الفن بالذات محتاجا الى بيان الالفاظ
 لكن لما كان استفادة المعنى وافادتها بالفاظ واجب عليه ان
 ينظر في حال الالفاظ باعتبار الدلالة على معانيها **فصل** في الدلالة
 كون شئ بحال يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ويسمى الاول **دلالة**
 والثاني مدلولاً والوضع تخصيص شئ بشئ على وجه يحصل
 العلم بالشئ الاول العلم بالشئ الثاني فالوضع بسبب **الدلالة**
 الدلالة واقسام الدلالة بحسب الاستقراء ثلثة الاول **دلالة**
 الوضعية وهي التي تكون الوضع فيها مدخل وهذا يكون في
 الفاظ كدلالة لفظ زيد على ستمائة وفي غير الفاظ كدلالة اللفظ
 والفقود والاشارة وانتصب على المعاني التي تستفاد منها **الثاني**
الدلالة العقلية وهي التي تكون بمقتضى العقل وهي ايضا تكون في
 الفاظ كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ
 وفي غير الفاظ كدلالة المصنوع على الصانع والثالث **الدلالة**
 الطبيعية وهي التي تكون بحسب مقتضى الطبع وهذا توجد في
 الفاظ كدلالة اخ اخ على وجه الصدر وفي غير الفاظ كدلالة الحرة
 على الجارية **فصل** في الدلالة المعتمدة من بين اقسام الدلالة

الدلالة
 العقلية

الدلالة العقلية الوضعية لان الافادة والاستفادة في
 المعتاد واقع بهذا الطريق وهذه الدلالة منحطة في المطابقة
 والنظم والالتزام والمطابقة دلالة القضية على تمام المعنى
 الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له كدلالة الاشياء
 على الحيوان او الناطق والتخصيص دلالة اللفظ على جزء المعنى
 الموضوع له من حيث انه جزء الموضوع له كدلالة الانسان على
 الحيوان او الناطق والالتزام دلالة اللفظ على معنى خارج عن الموضوع
 له لازم للموضوع له من حيث انه لازم للموضوع له كدلالة لفظ
 الانسان على قابل العلم وصحة الكتاب **فصل** في اخفا وان
 ان اللفظ مجرد الوضع يدل على المعنى الموضوع له وبواسطة
 ان فهم الكل لا يمكن بدون فهم الجزء يدل ايضا على جزء الموضوع
 له لكن لا يدل على الخارج عن الموضوع له بل دلالة دائمة لا
 فان يكون ذلك خارج لازماً للموضوع في الذهن بحيث اذا
 حصل الموضوع له فيه حصل التام الخارج ايضا فيه فان
 لم يكن كذلك لم يكن اللفظ دالاً عليه ائماً والمعتبر عند
 اصحاب هذا الفن الدلالة الكلية الدائمة واما عند
 اصول والبيان فيمكن ان يكون اللفظ دالاً على شئ في جملة

وليس الزور العقلي عندهم شرطا بل يكفي التزوم في الجراء
 فلهذا اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط وليس لازم
 ذهني فتوجد ثمة دلالة للمطابقة بدون التضمن والتزام
 لكن دلالة التضمن والالتزام لا توجدان بدون المطابقة
 وان كان له لازم ذهني فتوجد ثمة دلالة الالتزام بدون القضا
 واذا كان اللفظ موضوعا لمعنى مركب ولا يكون له لازم ذهني
 فتوجد ثمة دلالة التضمن بدون الالتزام واذا استعمل اللفظ
 في الموضوع لم يستحق حقيقة واذا استعمل في غيره الموضوع له
 او الخارج عنه فيسمى مجازا ويحتاج من هنا الى قرينة صادقة
 نحو رايت الاسد في الحام فصل اذا كان معنى اللفظ واحدا
 يسمى موزنا واذا كان متعدد دأى يسمى مشترك في كل معنى يحتاج الى
 قرينة كاللفظ العين واذا كان اللفظان متوافقين في المعنى يسمى
 مترادفين كالانسان والبشر واذا كانا متباينين في المعنى
 يسمى متباينين كالانسان والفرس فحصل اللفظ الدال على المعنى
 المطابق على قسمين مركب ومفرد فالمركب ما يدل لجزء اللفظة
 على جزء المعنى المقصود دلالة مقصودة كقول الجارية والمفرد
 ما ليس كذلك وهذا الربعة اقسم الاول ما ليس للجزء كونه

الاستفهام

اصلا كزيد والثالث ما لجزء دلالة على المعنى لكن
 الاستفهام والثاني ما للجزء لكن لا دلالة على المعنى ليجوز
 المعنى المقصود كعباد الله عليا والرابع ما لجزء دلالة على جزء
 المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الطائر
 اذا سمى به شخص نشأ **فصل** اللفظ المفرد على ثلاثة اقسام
 اسم وكلمة وفاداة لان معناه ان لم تكن تائما بمعنى لا يصلح لان
 يكون محكوما عليه ولا يكون محكوما به يسمى في هذا الفن اعادة
 وفي الخورق واذا كان تائما فلا يجوز ان يصلح المحكوم عليه
 اولا فان لم يصلح يسمى كلمة وفي الخورق وان صلح يسمى اسما
فصل اللفظ المركب على قسمين تام وغير تام فالمركب التام
 ما يصلح السكوت عليه يعني اذا وقع سكوت المتكلم عليه لا ينظر
 الخاطب كاستظهاره والمحكوم به مع ذكر المحكوم عليه والمحكوم
 عليه مع ذكر المحكوم به والمركب التام ان احتمل الصدق في
 والكذب في نفسه يسمى خبرا وقضية وهو العدة في باب
 المصديقا وان لم يحتمل يسمى الشاء سواء دل على الطلب
 بالذات كالامر والنهي والاستفهام او لم يدل كالتمني والترجي
 والتعجب والثناء ونحوها وهذا القسم اى الانشاء يعتبر والمحا
 يروى والمركب غير التام ما لا يقع سكوت عليه هو تنقسم

اصلا كزيد والثالث ما لجزء دلالة على المعنى لكن
 ذلك المعنى صحيح صحيح

التركيب التقييد الذي يكون الجزء الثاني منه قيدا لا قبل اما
 بالاختصاص فمخرجها من زيد واما بالوصف كالحيوان الناطق و
 هذه هي الوحدة في باب التصورات والى الغير التقييد نحو
 في الدار وخمسة عشرة فصلا او راك معا اللفاظ المفردة واد
 راك معا المركبات الغير التامة وله ركس معا المركبات التامة الال
 جميعا والتصديق وادراك معا الخبر والقضية من التصديقا
 وهذا مبحث اللفاظ كما هو المناسب بالحق ولما توقف
 على التصورا قدسنا بيان احوالها على بيان احواله ففصل
 كل مفهوم حاصل في العقل ~~منها ما يقع~~ ما يقع من وقوع
 الشك اي لا يخرج عن كونه شيئا حقيقيا كزيد وان كان
 غير متأكد من الشك في كونه شيئا كالاتي فانه مشترك بين
 زيد لا يزويكر وكل واحد منهما فرد له هذا الحكم وجزئي اضافي
 له والجزئي الاضافي يجوز ان يكون جزئيا حقيقيا كزيد بالنسبة
 الى الانسان ويجوز ان يكون كليافي نفسه لكنه يكون جزئيا
 اضافيا كالحق لا يخرج كالاتي بالنسبة الى الحيوان فصلا **الحال**
 اذا نسب الى حقيقة افراد اما ان يكون تاما حقيقة فرد
 او جزء منها او خارجا عنها فان كان تاما يسمى نوعا حقيقيا

كالاتي

كالاتي فانه تمام ماهية زيد وعرو و بكر وغيرهما من الافراد
 وليس كل واحد منها متاذا من الافراد بعوارض شخصية
 عن ماهيتها وحقيقتها ولما كان النوع تمام ماهية الافراد
 افراد متفقة بالحقيقة فاذا سئل عن فرد با هو او عن الافراد
 بياهم كان النوع مقولا في الجواب **فالتام** على مقول على كثيرين
 متفقين بالحقيقة **فجواب** بيا هو مثلا اذا قلت ما زيد او ما زيد
 وعرو كان الاسماء مقولا في الجواب وان كان جزء حقيقة افراد
 يسمى ذاتيا وهو مختص في الجنس والفصل لان ذلك الجزء ان كان
 تمام المشتركة بين الماهية ~~بما هي~~ ماهية اخرى يستجيب
 والاد تمام المشتركة ~~بما هي~~ لا يكون بين جزئين مشترك خاد
 عنه كالحق فانه تمام المشترك بين حقيقيه النساء والرجال
 لانهما يشتركان في ذاتيا كخبرة مثل اجورم وقابل الابدان لهم
 التام والحيات والمحرك بالارادة والحيوان عباد عن هذه
 المجموع ولما كان الجنس تمام المشترك بين كثيرين مختلفين با
 بالحقايق فاذا سئل عنهم بياهم كان الجنس مقولا في الجواب مثلا
 اذا سئل عن الانسان والعرو والبق بياهم كان الحيوان مقولا
 في الجواب لان السؤال عن تمام الحقيقة لشرك بينه حقيقة

المشتركة الحيوان والاشياء وحده مفرد كافة السؤال
 عن تمام الحقيقة المختصة فلا يصلح ان يكون الجنس مقولا في
 الجوار الحيوان الناطق ومن هنا علم ان الجنس على مقول على
 كثيرين مختلفين بالحقايق في جوار ما هو ويجوز ان يكون حقيقة
 واحدة اجناس متعددة بعضها فوقها كالحمار والاشياء
 الانسان وفوقه الجمل والبق وفوقه البوم وفوقه
 فالجنس الذي كان جوابا عما هو عليه يسمى جنس
 قريب كالحيوان فان جنس الانسان كل ما يشترك في الحيوانية
 وهو الذي يكون جنس الحيوانية هو الذي يشترك في الحيوانية
 والاشياء المشتركة وان كان في بعض الاشياء
 هي جنس البرية والجماد كالنمل وان كان فيه تلك البرية
 فهو بعيد بمرتبتين كالجمل والبق على هذا القياس بعد الاجناس
 يسمى جنسا عاليا كالحيوان في مثال المذكورة واكثر الاجناس
 يسمى سافلا كالجماد في مثال المذكور والاشياء والسافل
 يسمى متوسطا كالنمل والاشياء في مثال المذكور هذا بيان البر
 الذي هو علم المشترك وان لم يكن تمام المشترك يسمى لا يميز الماهية
 عن الغير



عن الغير تميزا جوهريا سواء لم يكن ذلك الجزء مشتركا كان
 المختصة بحقيقة افراد الاشياء فيميز الماهية عن جميع
 ويسمى ذلك فصلا قريبا او كان مشتركا لكن لا يكون تمام المشترك
 وهو يميز الماهية عن بعض الماهيات كالحساس ذلك فصلا بعيدا
 او الجملة يكون الفهم يميز اجزائها فهو على مقول في جواب ما
 التي شئ هو في جواب ما هو معنى اخرى يسمى نوعا اصغرا
 وهي ماهية يقال عليها في جواب ما هو كاشياء
 فانه ما يقال عليها في جواب ما هو كاشياء
 خاصة وهي يميز الماهية عن غيرها كالحمار في جواب ما هو
 على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو عرضة كالفصاحك
 بالنسبة الى الاشياء وان كان مشتركا يسمى عرضيا عاتما كاشياء فانه مشترك
 بين الاشياء وغيره فهو على مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فولا
 عرضيا فيكون الكليات من منحصر في خاص نوع وخصر وفصل واما
 قلة وعرض عام فذلك الموقوف على الربعة اقسام الاول المذكور

في قولنا ما هو
 في قولنا ما هو
 في قولنا ما هو

في قولنا ما هو

في قولنا ما هو

في قولنا ما هو

في قولنا ما هو

في قولنا ما هو

وهو مركب من جنس القريب والفصل القريب بالمعنى المطلق
 وتعريف الانثى الثالث اتحاد الناقص وهو مركب من جنس البعيد
 والفصل القريب كالمركب الثاني الناطق اوجه المطلق والجوهر الناطق
 وتعريف الانثى الثالث الرسم التام وهو مركب من الجنس القريب
 والخاصة بالحيوان الضاحك في تعريف الانثى الرابع الرسم الناقص
 وهو مركب من جنس البعيد والخاصة كالمركب الثاني الناطق والجوهر الناطق
 فالضاحك والجوهر الضاحك في تعريف الناطق ويجوز ان يكون
 الرسم الناقص مركبا من العنصرين والخاصة كالمرجوة الضاحك
 في تعريف الانسان واتحاد الجواهر في العربية فيصير
 التعريف جميع لفظي الجذر **فقط** **لا** في التعريف استعمل
 اللفظ المجازية والمركبة في لفظيات قريبة واضحة
 في معرفة الحقائق الموجودة كالانثى والفرس ونحوها والتميز
 بين اجناسها واعراضها العامة وبين فصولها وخواصها في غا
 ية الاشكال اتمام معرفة المفهوم اصطلاحية والتميز بين اجناسها
 وبين فصولها واعراضها وخواصها في غاية السهولة كقوله
 الكرم والاسم والفعل والحرف والعرب والنصف **فقط**
 قد عرفنا من حيث التصور والاحتياج في تحصيل التصور النظرية

الاشياء

ثلاثين احدها بيان الموصول الى التصور وهو قول الشارح
 باقسامه والاخر كليات الجنس التي مركب منها القول الثاني
 كذلك يحتاج في التصديق النظرية كل شيئين احدهما بيان الموصول
 الى التصديق وهو الوجه باقسامها والاخر بيان القطا بالية
 مركب الوجه منها فلا بد من تقديم مباحث القطا بقول الله
 القضية قول يمتح به يقال له ان صدق فيه او كاذب
 فيه وهو مركب من اوجه الاشياء المحكوم عليه والمحكوم به
 والنسبة الحكية وللمحكوم بالاجزاء والسلب والفرق بين الحكية
 والحكم نظريه هيئة الشئ وان النسبة الحكية حاصله لا
 الشئ من اجزاء **فقط** والقضية على شئ **فقط** حقيقة وحتمية
 متصلة وشرطية منفصلة لان الحكم عليه والمحكوم به
 ان كانا مفردين او في حكم مفردين سميت القضية حتمية سواء
 كانت موجبة كذيد قائم لا ينطلي كزيد ليس بقائم وان لم يكن
 مفردين ولا في حكم مفردين يسمى قضية شرطية فان كان الحكم في
 القضية الشرطية بالاتصال سميت متصلة سواء كانت
 موجبة كاقول ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او سالبة
 كاقول ليس البسة ان كان الشئ طالعة فالليل موجود وان كان

الحكم فيها بالانفصال سميت منفصلة سواء كانت موجبة
 كما تقول هذا العدد اثنان زوج واما فرد او سالبة كما تقول
 ليس ان يكون هذا العدد اثنان زوجا او فردا او مركبا من الواحد
فصل في اطلاق الملية والمتصلة والمنفصلة على الوجبة
 ظاهر واما على السوالب لاجل المناسبة مع الوجبة والاطل
 فصل الحكم عليه في القضية المحلية يسمى موضوعا والحكم
 به محولا واللفظ الذي يدل على النسبة المحكية والحكم مقابلي
 رابطة كلفظ هو في زيد هو قائم ولفظ اثبت في قول الجليل
 قائم حركة الكسرة ولفظ بعضهم زيد وير وبالملة كل ملد على الربط
 بين الموضوع والمحلول يسمى رابطة والمحكوم عليه في القضية الشرطية
 يسمى مقدما والمحكوم به يسمى باليا **فصل في موضوع المقابلة**
 ان كان جزيا حقيقيا سميت شخصية نحو زيد كاتب ووليد
 كاتب والكل كليتا فان لم يجزئ سمية الافراد فيما سميت
 مرسلة نحو الانسان كاتب والانسان ليس كاتب وان ثبتت
 سميت محصورة وهي اربعة اقسام الموجبة الكلية والسالبة الكلية
 والوجبة الجزئية والسالبة الجزئية **فصل في القضايا الشخصية**
 والطبيعية غير معتبرة في العلوم القضية المرسلة في قوة المحصور

الجزئية

الجزئية فالقضايا بالمعتبرة في العلوم المحصورات الاربع **فصل في**
 معرفة السلب في القضية اذا كان جزء من المحلول يسمى مطلوبة
 نحو زيد كاتب وان لم يكن جزء سميته القضية محصورة نحو ليس زيد
 كاتب **فصل في نسبة المحلول الى الموضوع** سواء كانت بالانجاء والسلب
 يجوز ان يكون ضرورية اي كانت مستحيلة الانشاك فبذلك القضية
 تسمى ضرورية نحو كل انسان بالضرورة ولا شيء من الاشياء غير بالضرورة
 ويجوز ان يكون سلبا بالضرورة من جنس الانجاء والسلب وهذه
 القضية تسمى ممكنة خاتبة نحو كل انسان كاتب بالامكان **فصل في**
 معنى الوجبة والسالبة فيها واحد بمعنى ان ثبوت الكتابة للانسان
 او سلبها عنه ليسا بغير مرتين او من طرف واحد وهو الجانب
 الخالف للحكم وهذه تبقى ممكنة عامة نحو كل ان شاكاتب بالامكان
 العام يقتضي سلب الكتابة عن الانسان ليس ضرورية ولا شيء من
 الاشياء يكتب بالامكان العام يقتضي ثبوت الكتابة للانسان **فصل في**
 ويجوز ان يكون بالديوام بدون اعتبار بالضرورة ويسمى هذه دائمة
 ويجوز ان يكون بالفعل اي في الجملة ويسمى هذه مطلقة نحو الانسان
 كاتب **فصل في عكس القضية للملية** هو ان يجعل المحلول موضوعا
 والموضوع محولا على وجه يبقى اجاب الاصل وسلبه وجديته فان

الوجبة الجزئية
 السالبة الجزئية
 الوجبة الكلية
 السالبة الكلية

الموجبة الكلية تنعكس الى الموجبة الجزئية مثل كلامي كل
 انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان وكذلك الموجبة الجزئية
 تنعكس الى الموجبة الجزئية مثلا اذا بعض الحيوان انسان صدق
 بعض الانسان حيوان لان المحول والموضوع يتلاقيا معا في ذات
 الموضوع والمحول بحال ان يكون اعني في العكس لا يصدق الكلية
 والسالبة الكلية تنعكس كفسر اذا كانت ضرورية مثلا كل
 صادق لاشئ من الانسان عجز صدق لاشئ من البحر باسان
 والسالبة الجزئية لا تنعكس لان قولنا ليس بعض الحيوان باسان
 صادق وعكسه ليس بعض الانسان حيوان غير صادق ففسره
 نقض قضية قضية اخرى مخالفة لها في الاجاب والسلب بحيث
 يستلزم لذاته صدق احدهما كذب الاخرى وكذب احدهما صدق
 الاخرى فنقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية ونقيض السالبة
 الكلية الموجبة الجزئية ففسره القضية الشرطية المتصلة لزوجة
 ان كان الاتصال وسلبه ضروريا واتفاقية ان لم يكن ضروريا
 والمنفصلة زوج اما حقيقة ان كان الانفصال في الوجود والمتم
 بحر العدة اما زوج واما فرد يعني انها لا يجتمعان ولا يرتفعان
 او ما نفي الجمع ان كان الانفصال في الوجود فقط كما تقول هذا الشئ

اما شجر

اما شجر او حجر يعني انهما لا يجتمعان ولكن يجوز ارتفاعهما واما
 اللؤلؤ ان الانفصال في الدم فقط مخوذا ان يكون في البحر
 واما ان لا يفرق يعني انهما لا يرتفعان لكن يجوز اجتماعهما ففسره
 التناقض والعكس في الشرط يعلم على قياس اللؤلؤ ففسره
 على ثلاثة اقسام احدها القياس وهو ان يستدل بحال الظاهر
 على حال الجزئ كما تقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان
 جسم فقد استدلت بحال الحيوان الذي هو كمال على حال الجزئ الذي هو
 الانسان والثاني هو الاستقراء وهو ان يستدل بحال الجزئ على حال
 الكلي كما تقول كل واحد من الانسان والطيور والبهائم يتحرك فكذلك
 عند المصنع فكل حيوان كذلك فقد استدلت بحال الجزئ من الانسان
 والطيور والبهائم على حال الحيوان الذي هو كمال والثالث التمثيل
 وهو ان يستدل بحال الجزئ على حال الجزئ كما تقول النبذ حرام
 بناء على ان الحرام وكل واحد منهما جزئ ومشاركة في عدة الزينة
 وهو الاستسكار ففسره الاستقراء والتمثيل تفيدان القياس والقياس
 يقيد اليقين والهدى في تحصيل الصدق القياسي وهو قول مركب
 من القضايا التي متى سلت لزمت عنها لذاتها قول اخر كما تقول
 العالم متغير وكل متغير حادث والعالم حادث والقياس على

كتاب
 في
 المنطق

كتاب
 في
 المنطق

احدهما اقترافي وهو ما لا يكون النتيجة ولا انقيضها مذكورا
 فيه بالفعل كما مر والثاني استثنائي وهو ما يكون النتيجة او
 انقيضها مذكورا فيه بالفعل كما تقول ان كان هذا انسانا فهو
 حيوان لكنه انسان فهو حيوان ولكنه ليس بحيوان فليكن
 فذلك الاقترافي اما حلي وهو مركب من الحلي الطرف
 او غير حلي والقفم الاول اظهر فليقتصر عليه وهو على اربعة
 اقسام لانه النسبة بين الموضوع والمحمول ان كان مجهولة يحتاج
 الى متوسط يكون له نسبة معلومة الى الطرفين حتى يعلم
 النسبة المجهول ويسمى ذلك اوسطا كما ان الموضوع المطبوع على
 ومحموله اكبر وحده الاوسط ان كان محمولا للاصغر وموضوعا
 للاكبر فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان
 محمولا لهما فهو الثاني وان كان موضوعا لهما فهو الثالث فكل
 الشكل الاول شرطه ان يكون ضفراء اي القضية المشتملة على
 الاصغر موجبة حتى يندرج الاصغر في الاوسط وكبراء اي القضية
 المشتملة على الاكبر كلية حتى يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر يقينا
 فيكون صغرى الشكل الاول موجبة وكبراء كلية وضربا اربعة موجبات
 كلييات ينتجها موجبة كلية موجبة جزئية صغرى مع موجبة كلية كبرى

ينتجها

ينتجها موجبة جزئية وموجبة كلية صغرى مع سالبة كلية
 كبرى ينتجها سالبة جزئية فالشكل الاول ينتج المحصول الرابع
 والشكل الثاني شرطه اختلاف مقدمات بالاجاب والسلب اي يكون
 احدهما موجبة والاخرى سالبة وكلية الكبرى ومضروبة
 ايضا اربعة موجبة كلية صغرى مع سالبة كلية كبرى فكل
 ج ب ولا شيء من ا ب او عكسه نحو لا شيء من ج ب وكل ا ب
 فلا شيء من ج ا او موجبة جزئية صغرى مع سالبة كلية كبرى
 نحو بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس بعض ج ا وسالبة
 جزئية صغرى مع موجبة كلية كبرى نحو ليس بعض ج ب وكل ا ب
 فليس بعض ج ا فنتيجة الشكل الثاني ليست الا سالبة اما كلية
 واما جزئية والشكل الثالث ايجاب الصغرى وكلية احد المقدمات
 فترتيب ستة ثلثة للوجبة الجزئية وثلثة للسالبة الجزئية صغرى
 اما الثالثة الاولى فمن موجبتين كليتين على كل ج ب وكل ا ب
 او من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض
 ج ب وكل ا ب او موجبة كلية صغرى مع موجبة جزئية
 كبرى نحو كل ج ب وبعض ب ا فنتيجة هذه الضروب الثلاثة انها
 بعض ج ا لانا الثلثة الثانية فمن موجبة كلية صغرى مع سالبة

كتاب
 في
 منطق
 ابن
 سينا

كتاب
 في
 منطق
 ابن
 سينا

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>